السليمانية تلغي احتفالات رأس السنة تضامنا مع ضحايا الفيضانات

الموسم الثاني
للانصات المركزي

المرصد
AL-MARSAD

marsaddaily.com

السنة 32
الاحد
2025/12/21

No. : 8064

محادثات العاصمة

من اجل تشكيل حكومة خدمية

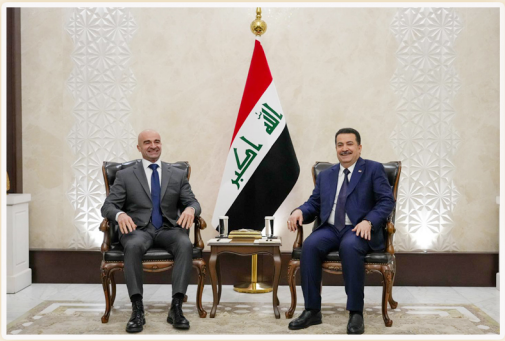

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان

محادثات العاصمة: ضرورة توحيد الجهود لتشكيل حكومة قوية خدمية

الاتحاد الوطني: حريصون على ضمان حياة أكثر إزدهارا للإيزديين

رئيس الجمهورية يهنئ الايزديين بعيد الصوم ويدعو لإنصاف الضحايا

المتحدث: لاتنازل عن ورقتنا المقدمة للتفاوض والشراكة

فوضى تصريحات البارتي تعرقل مسار مفاوضات تشكيل الحكومة

نستذكر باعتزاز ذكرى استشهاد آية الله العظمى السيد محمد باقر الحكيم

السيدة الأولى تدعو إلى صون الإرث التاريخي لبغداد

تهنئة د.برهم صالح بتوليه منصب المفوض السامي لشؤون اللاجئين

زيدان يثمن الاستجابة لندائه حول السيادة وحصر السلاح بيد الدولة

السليمانية تلغي احتفالات رأس السنة تضامنا مع ضحايا الفيضانات

قضايا كوردستانية

لطيف نيرويي : قوباد طالباني وقرار مسؤول

د.عدالت عبدالله: تفاقم انعدام العدالة الاجتماعية في إقليم كردستان

د. لقمان رادبي: لماذا يتعامل مع النضالين الكوردي والفلسطيني بمعايير غير متساوية؟

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

هاجر بشير سعدون، محمد تترخان: استعادة المسار.. الاتجاه السياسي المتجدد للعراق

محمد الخزاعي: الخصم الرقمي "سلاح صامت" يعيد رسم توازنات قوة القرار السياسي

د. حمدي سنجاري : العراق بين ثروة النفط وفقر الإنسان

المـرصــد التركـي و الملف الكردي

روناهي: عملية السلام والديمقراطية... آثار وتداعيات

تقرير حزب العدالة يكرر خطابا مألوفا حول الدمقرطة والحقوق المشروطة

بهجلي: هذا النداء هو المرجع الوحيد الملزم

تقرير خاص: خارطة السلام و خيار نقل قيادات PKK إلى إمرالي

المرصد السوري و الملف الكردي

ضربات انتقامية امريكية ضد «داعش» في سوريا

جيروزاليم بوست: دمشق و«قسد» تقتربان من اتفاق أمني

مساع متسارعة لإنقاذ اتفاق "قسد" ودمشق

جنكيز جاندار لاردوغان: اضبطوا وزير خارجيتكم ونبرته التهديدية

رؤى و قضـايـــا عالميـــــة

معهد واشنطن: سد الفجوة المؤسسية في استراتيجية ترامب للشرق الأوسط

مازن صاحب: أفول العولمة.. سلطات رأسمالية متوحشة

بيان غربي: جنوب السودان في البيان المشترك لعواصم الترويكا

واشنطن بوست: أهلا بكم في "فوضى العالم الجديد"

ضرورة توحيد الجهود لتشكيل حكومة قوية خدمية

زار رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني السيد بافل جلال طالباني ، العاصمة بغداد السبت ٢٠ كانون الأول ٢٠٢٥، في إطار جولة مباحثات موسعة مع الأطراف السياسية العراقية، تهدف إلى تعزيز المسار الديمقراطي وحل القضايا العالقة بين بغداد وأقليم كوردستان، مع التركيز على تشكيل حكومة عراقية قوية وخدمية.

تأتي هذه الزيارة في توقيت حساس بعد الانتخابات، لتعزيز الشراكة السياسية بين بغداد وأربيل، وترسيخ ثقافة الحوار وتوافق القوى الوطنية على خدمة المواطنين وتحقيق الاستقرار الشامل في العراق.

وافتتحت الجولة الأولى من اللقاءات باجتماع مع السيد محمد شياع السوداني، رئيس مجلس الوزراء العراقي السيد ريان الكلداني، الأمين العام لحركة بابليون والسيد محمد الحلبوسي، رئيس حزب تقدم والسيد فائق زيدان، رئيس مجلس القضاء الأعلى و الشيخ قيس الخزعلي، الأمين العام لحركة عصائب أهل الحق

وسلطت المباحثات الضوء على ضرورة توحيد الجهود لإنجاز حكومة قادرة على تقديم الخدمات للمواطنين وتعزيز ركائز الحكم، ودعا رئيس الاتحاد الوطني إلى الإسراع في إرسال رواتب موظفي الإقليم وحماية حقوقهم الدستورية، وكذلك تهيئة الأجواء للتوافق حول حكومة وطنية خدمية، وأن الحكومة المقبلة يجب أن تمتلك القدرة على إيجاد الحلول الجذرية للمشكلات وحماية الحقوق الدستورية لجميع المواطنين، اضافة الى أهمية الالتزام بالدستور كخيار وحيد لضمان الاستقرار وحل الخلافات مع التذكير ان االاتحاد الوطني يسير على نهج الرئيس الراحل مام جلال في العمل من أجل حكومة خدمية تلبي تطلعات الشعب العراقي والكوردستاني على حد سواء.

المباحثات مع رئيس الوزراء العراقي

اجتمع السيد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، السبت ٢٠٢٥/١٢/٢٠ في العاصمة بغداد، مع السيد محمد شياع السوداني رئيس الوزراء العراقي.

وخلال الاجتماع الذي حضره نزار آميدي عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني ود. خالد شواني وزير العدل العراقي، جرى التأكيد على توحيد الجهود من أجل تشكيل حكومة قوية، تهدف الى خدمة المواطنين وتقوية ركائز الحكم.

ودعـا الرئيس بافل جلال طالباني السيد محمد شياع السوداني الى الإسراع بإرسال رواتب موظفي اقليم كوردستان وصون حقوقهم.

من جانبه جدد دولة رئيس الوزراء العراقي التزامه بالاتفاقات، وقال: «نؤكد على صون حقوق موظفي اقليم كوردستان».

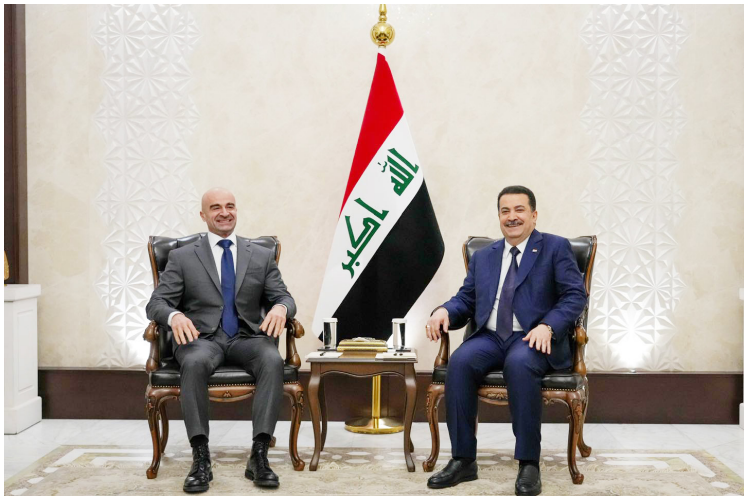

الى ذلك اصدر المكتب الاعلامي لرئيس الوزراء العراقي بيانا حول اللقاء جاء فيه :استقبل رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني، السبت، رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني السيد بافل طالباني. وجرى خلال اللقاء بحث الأوضاع العامة في البلاد، بمختلف الأصعدة، وأهمية العمل على دعم مشاريع الإعمار والتنمية التي تعمل عليها الحكومة، وتعزيز الاستقرار بما يخدم أبناء شعبنا في جميع أنحاء البلد.

وأكد اللقاء ضـرورة الإسـراع في إنجاز متطلبات ما بعد الانتخابات، ولاسيما بعد المصادقة على نتائجها، وأن تعمل جميع القوى السياسية على إكمال ثمار المنجز الانتخابي وفق المدد الدستورية المعلنة.

المباحثات مع الأمين العام لحركة بابليون

واستقبل بافل جـلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، السبت ٢٠٢٥/١٢/٢٠ في منزل الرئيس مام جلال ببغداد، ريان الكلداني، الأمين العام لحركة بابليون.

وجرى خلال اللقاء التباحث حول تشكيل الحكومة الجديدة في العراق وتهيئة الأجواء المناسبة أمام الأطراف السياسية للاتفاق حول تشكيل حكومة وطنية خدمية.

وجدد الرئيس بافل جلال طالباني التأكيد على سياسة وستراتيجية الاتحاد الوطني، للاتفاق حول تشكيل حكومة قوية وفاعلة، تقدم الخدمات للجميع دون تمييز، وتسهم في ترسيخ الاستقرار.

المباحثات مع رئيس حزب تقدم

اجتمع السيد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني السبت ٢٠٢٥/١٢/٢٠ في بغداد، مع السيد محمد الحلبوسي رئيس حزب تقدم.

وخلال الاجتماع الذي حضره نزار آميدي عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني ود. خالد شواني وزير العدل العراقي، جرى التأكيد على التنسيق بين الأطراف كافة لإنجاح العملية السياسية وتشكيل حكومة قوية.

وإوضح الرئيس بافل جلال طالباني رؤية الاتحاد الوطني الكوردستاني للحكومة العراقية المقبلة، قائلا: «يجب أن تكون للحكومة القدرة على الحل الجذري للمشكلات، وتلتزم بحماية الحقوق الدستورية للمواطنين».

المباحثات مع رئيس مجلس القضاء الاعلى

اجتمع السيد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني السبت ٢٠٢٥/١٢/٢٠ في بغداد، مع السيد فائق زيدان رئيس مجلس القضاء الاعلى في العراق.

وخلال الاجتماع الذي حضره نزار آميدي عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني ود. خالد شواني وزير العدل العراقي، جرى التأكيد على الالتزام بالاسس الدستورية لتشكيل الحكومة الجديدة في العراق.

وقال الرئيس بافل جلال طالباني: ان الالتزام بالدستور هو الطريق الوحيد لحل المشاكل وتعزيز الاستقرار في العراق.

المباحثات مع الامين العام لحركة عصائب اهل الحق

واجتمع السيد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني السبت ٢٠٢٥/١٢/٢٠ في بغداد، مع الشيخ قيس الخزعلي الامين العام لحركة عصائب اهل الحق.وخلال الاجتماع الذي حضره نزار آميدي عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني ود. خالد شواني وزير العدل العراقي، ناقش الجانبان آخر المستجدات السياسية في العراق.

وقال الرئيس بافل جلال طالباني: ان الاتحاد الوطني الكوردستاني يعمل على نهج الرئيس مام جلال لتشكيل حكومة خدمية.

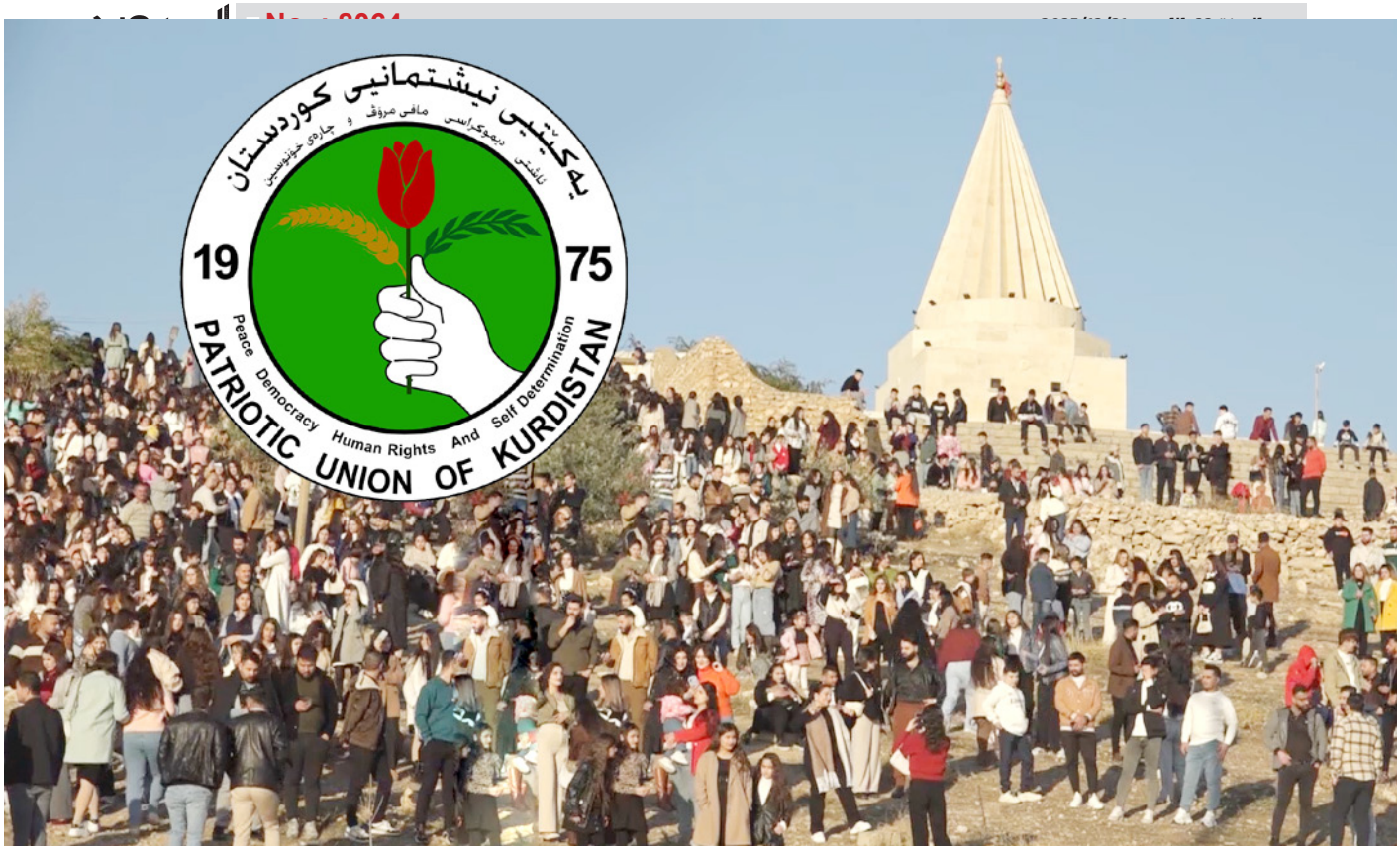

الاتحاد الوطني: حريصون على ضمان حياة أكثر إزدهارا للإيزديين

أتقدم بأزكى التهاني القلبية الى الأخوات والإخوة الإيزديين، بمناسبة حلول عيد الصوم (رۆژیێن ئێزی)، آملا لهم عيدا مليئا بالسعادة والسرور.

يواصل الاتحاد الوطني الكوردستاني جهوده الحريصة لضمان حياة أكثر إزدهارا للإيزديين وتطبيع الأوضاع في سنجار، حتى لايبقى الإيزيديون الأماجد ضحايا للصراعات، وليعودوا الى موطنهم الأصلي.

ودمتم في أعياد ومسرات.

بافل جلال طالباني

رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني

٢٠٢٥/١٢/١٩

ملتزمو بالدفاع عن حقوقكم

وبعث المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني الجمعة ٢٠٢٥/١٢/١٩ ببرقية تهنئة بمناسبة عيد الصوم الايزدي (جەژنا رۆژیێن ئێزی)، مجددا التزام الاتحاد الوطني بالدفاع عن الحقوق الثقافية والدينية للإيزديين.وفيما ياتي نص تهنئة المكتب السياسي:

بمناسبة عيد الصوم (جەژنا رۆژیێن ئێزی)، نتقدم بأرق التهاني والتبريكات الى الأخوات والإخوة الإيزديين، آملين لهم قضاء عيد ملؤه السرور والأفراح.

في هذه المناسبة، نجدد التأكيد على إلتزامنا المتواصل بالدفاع عن الحقوق الثقافية والدينية للإيزديين، في سبيل ترسيخ وتعزيز روح التعايش بين المكونات الدينية في كوردستان كافة.

نأمل أن يكون هذا العيد مبعثا لمزيد من الاستقرار وإعادة إعمار سنجار وجميع قصبات وقرى المنطقة، لكي يعود السكان الأصليون، الذين مازالوا يعانون ضمك العيش في مخيمات اللجوء، الى موطن آبائهم وأجدادهم.

عيدكم مبارك ودمتم في سعادة وسرور.

المكتب السياسي

للاتحاد الوطني الكوردستاني

دعم متواصل لضمان حياة آمنة لكم

الأخوات والإخوة الإيزديين في كوردستان والعالم

بمناسبة حلول عيد (صوم إيزي)، أتقدم بأرق التهاني والتبريكات الى الأخوات والإخوة الإيزديين في كوردستان والمهجر.

الايزديون هم مكون أصيل وعريق ومتجذر في بلدنا، وهذا العيد لهو فرصة مهمة للتأكيد على روح الوئام والتعايش الديني الذي كان دوما محل اعتزازنا.

كما نجدد التأكيد في هذه المناسبة، على دعمنا المتواصل لضمان حياة جديرة، آمنة ومستقرة للإيزديين كافة.

عيدكم مبارك ودمتم في أفراح ومسرات.

قوباد طالباني

نائب رئيس وزراء اقليم كوردستان

٢٠٢٥/١٢/١٩

مشاركة الايزديين عيدهم

شارك عضو المجلس القيادي ومسؤول مركز نينوى لتنظيمات الاتحاد الوطني الكوردستاني آراس محمد آغا ويرافقه عضويّ مجلس محافظة نينوى وسام سالم ومحمد جاسم الكاكائي والنائب بسمام سمو وعضو الهيئة العاملة مشير كوران ومسؤول كوميتة شيخان ومجموعة من أعضاء وكوادر الحزب في القضاء، الجمعة ٢٠٢٥/١٢/١٩، في مراسم عيد الصيام الايزيدي في قضاء شيخان.

كما وزار الوفد بيت الراحل بابا شيخ ومير حازم تحسين بك ومير شيرزاد فاروق بك ومجموعة من الشخصيات الاجتماعية والدينية الايزيدية وأعضاء وكوادر من الحزب لتقديم التهاني بهذه المناسبة، ومتمنيا لهم دوام الأفراح والمسرات.

رئيس الجمهورية يهنئ الايزديين بعيد الصوم ويدعو لإنصاف الضحايا

تقدم فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبداللطيف جمال رشيد، بالتهاني الى الإيزيديين في العراق والعالم، بمناسبة حلول عيد الصوم، مشيرا الى أن هذه المناسبة تؤكد عمق الجذور التاريخية للمكون الايزيدي.

وقال فخامة رئيس الجمهورية في منشور على حسابه في موقع X: «أزكى التهاني والتبريكات إلى أبناء شعبنا من الديانة الإيزيدية في العراق والعالم، بمناسبة حلول عيد الصوم»، راجين لهم عيدا يحمل في معانيه الأمل والسلام، ويجسد القيم الروحية التي يدعو إليها هذا الصوم المبارك».

وأضاف السيد الرئيس: «إن هذه المناسبة العزيزة تؤكد عمق الجذور التاريخية والثقافية للمكون الإيزيدي، ودوره الأصيل في ترسيخ التنوع الذي يزخر به بلدنا، مستذكرين ما تعرضوا له من مآس جسيمة، وصمودهم في مواجهة الإرهاب متمسكين بهويتهم الوطنية».

وجدد فخامته التأكيد «على ضرورة إنصاف الضحايا، وتحقيق العدالة، ومحاسبة مرتكبي الجرائم، والعمل على كشف مصير المختطفين والمفقودين».

وختم قائلا: «عيد مبارك وكل عام وأبناء شعبنا الإيزيدي بخير».

المتحدث: لاتنازل عن ورقتنا المقدمة للتفاوض والشراكة

اكد المتحدث باسم الاتحاد الوطني الكوردستاني كاروان كزنيي ، الخميس ٢٠٢٥/١٢/١٨ ان الاجتماع الاخير بين الاتحاد الوطني الكوردستاني مع الحزب الديمقراطي الكوردستاني لمناقشة تشكيل الحكومة الجديدة كان جيداً.

وقال كاروان كزنيي خلال مؤتمر صحفي: الاجتماع الاخير للاتحاد الوطني الكوردستاني مع الحزب الديمقراطي الكوردستاني لمناقشة تشكيل الحكومة الجديدة في اقليم كوردستان كان جيداً، ويوفر الارضية المناسبة للمرحلة المقبلة.

واضاف: الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي حزبان سياسان مختلفان لديهما رؤية وسياسة مختلفة، ونامل بتوحيد جميع الاراء والرؤى لخدمة شعب كوردستان وتشكيل حكومة خدمية عادلة في اقليم كوردستان.

واوضح المتحدث الرسمي: ان مفاوضات تشكيل الحكومة تتكون من قسمين، الاول وجود رؤية وآلية مشتركة وجيدة للحكم في اقليم كوردستان لكي نتمكن من خدمة المواطنين بشكل واقعي وحقيقي.

وقال: اختلافنا مع الحزب الديمقراطي الكوردستاني لايكمن في منصب معين او مشكلة معينة، بل الاتحاد الوطني الكوردستاني يريد ان يكون شريكا حقيقيا للحكم في اقليم كوردستان، وقدمنا ورقة تفاوض جديدة ولن نتراجع عن اي نقطة من هذه الورقة، ولن نتنازل عن اي منصب نراه حقاً للاتحاد الوطني الكوردستاني وضمن استحقاقه الانتخابي.

فوضى تصريحات البارتي تعرقل مسار مفاوضات تشكيل الحكومة

انتقد العضو القيادي في الاتحاد الوطني الكوردستاني لطيف نيرويي، الجمعة، تصريحات لمسؤولين في الحزب الديمقراطي الكوردستاني بشأن تشكيل حكومة الإقليم المقبلة واستحقاق حزبه منها، مؤكدا أن تلك التصريحات تعرقل مسار مفاوضات تشكيل الحكومة وهدفها إبقاء الوضع على ما هو عليه.

وقال نيرويي إن "توجيهات رسمية حزبية صدرت لإعلام الحزبين (اليكيتي والبارتي) بضرورة تهيئة أجواء مستقرة تسبق مفاوضات الطرفين لتشكيل حكومة الإقليم المقبلة".

وأوضح أن "إعلام حزبه وقياداته أبدوا أقصى درجات الالتزام بتلك التوجيهات للوصول إلى الهدف المنشود وإضاعة الفرصة على الساعين لتعكير صفو المفاوضات"، مستدركا أن "قادة في الحزب الديمقراطي استغلوا الفرصة وبدأوا بإطلاق تصريحات ما أنزل الله بها من سلطان وتُشمُ منها رائحةُ العودة لنظام الإدارتين في الإقليم".

وأوضح أن "البعض من قادة البارتي حين يتحدثون عن المفاوضات وتوزيع المناصب والحصص ينطلقون من رؤى خاطئة وغير منطقية، وكأنهم يتفضلون على الاتحاد الوطني ويوقفون ذلك الفضل متى ما شاؤوا".

وأكد أن "هكذا تصريحات لا قيمة لها وهدفها وضع العراقيل أمام الشروع بمفاوضات متوازنة ومسؤولة"، متوقعا أن "يكون هدفها الأساس إبقاء الوضع في كوردستان على ما هو عليه الآن وعدم تشكيل حكومة خدمات أساسها الإنصاف والعدالة".

وتساءل العضو القيادي في الاتحاد الوطني الكوردستاني لطيف نيرويي "ما الغرض من إطلاق خمسة قيادات في البارتي خمسة تصريحات مغايرة خلال يومين فقط، حول شؤون لا تخص الا الاتحاد الوطني بعيدا عن توجيهات الحزبين الالتزام والسعي لتوفير أجواء هادئة لإطلاق المفاوضات".

نستذكر باعتزاز ذكرى استشهاد آية الله العظمى السيد محمد باقر الحكيم

شارك فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، السبت ٢٠ كانون الأول ٢٠٢٥، في الحفل التأبيني بمناسبة الذكرى الثالثة والعشرين لاستشهاد آية الله العظمى سماحة السيد محمد باقر الحكيم ولإحياء يوم الشهيد العراقي، والذي أقيم برعاية المكتب الخاص لسماحة السيد عمار الحكيم ببغداد.

وألقى السيد الرئيس كلمة بالمناسبة أكد فيها أن الاحتفاء بيوم الشهيد العراقي يأتي تخليدا للتضحيات الكبيرة التي قدمها أبناء شعبنا الكريم من قواتنا الأمنية بمختلف صنوفها في الجيش والشرطة والحشد الشعبي والبيشمركة، على طريق الحرية والديمقراطية ومقارعة الدكتاتورية والإرهاب، مشيدا بالمواقف الشجاعة لسماحة السيد محمد باقر الحكيم ومشروعه الوطني الجامع.

وأشار فخامته إلى أن ترسيخ العملية الديمقراطية يعد واجبا وطنيا، يتم إنجازه من خلال الالتزام بالتوقيتات الدستورية، وتكاتف الجهود والمضي نحو تشكيل

حكومة تمثل جميع العراقيين وتحقق آمالهم في بناء عراق مزدهر ومتطور، يسوده الأمن والاستقرار.

وأبرز ما جاء في كلمة فخامته:

*نحتفي بيوم الشهيد العراقي، تخليدا للتضحيات الكبيرة التي قدمها أبناء شعبنا الكريم من قواتنا الأمنية بمختلف صنوفها في الجيش والشرطة والحشد الشعبي والبيشمركة، على طريق الحرية والديمقراطية ومقارعة الدكتاتورية والإرهاب.

*نستذكر باعتزاز الذكرى الأليمة لاستشهاد آية الله العظمى السيد محمد باقر الحكيم، الرمز الديني والوطني الكبير الذي ناضل ضد الدكتاتورية، والصوت الحكيم الذي دعا إلى الوسطية والحرية والعدالة الاجتماعية والتعايش السلمي، ودفع حياته ثمنا لمواقفه الشجاعة ومشروعه الوطني الجامع.

*إن المسؤولية الوطنية والأخلاقية والتربوية، تفرض علينا أن نتذكر دائما تضحيات الشهداء والعلماء والشخصيات الوطنية الكبيرة، وأن ننقل قصص بطولاتهم إلى الأجيال القادمة، بوصفها جزءاً أصيلا من تاريخ البلد وهويته.

*لقد أنجز أبناء شعبنا انتخابات نيابية ناجحة، جسدوا من خلالها تمسكهم بمبادئ الديمقراطية، فيما تلوح أمام الجميع استحقاقات مفصلية لتشكيل سلطات تشريعية وتنفيذية تعبر بصدق عن إرادة العراقيين، وتسعى بعملها إلى تحقيق تطلعاتهم وطموحاتهم في العيش الكريم.

*إن ترسيخ العملية الديمقراطية واجب وطني، يتم إنجازه من خلال الالتزام بالتوقيتات الدستورية، وهنا ندعو إلى تكاتف الجهود والمضي في تشكيل حكومة تمثل جميع العراقيين وتحقق آمالهم في عراق مزدهر ومتطور، حكومة قادرة على ترسيخ الأمن والاستقرار ومحاربة الفساد والارتقاء بمستوى المعيشة ونوعية الخدمة وتطور قطاعات التعليم والصحة وبقية القطاعات الأخرى.

وفيما يلي نص كلمة فخامة رئيس الجمهورية:

«بسم الله الرحمن الرحيم

سماحة السيد عمار الحكيم المحترم – رئيس تيار الحكمة الوطني

السيدات والسادة الأفاضل المحترمون.. كل بحسب موقعه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

نلتقي اليوم بمناسبة وطنية جليلة، أرشفت لمرحلة مهمة من تاريخنا المعاصر، مر بها العراق بظروف بالغة التعقيد، ولعقود طويلة من الزمن.

نحتفي بيوم الشهيد العراقي، تخليدا للتضحيات الكبيرة التي قدمها أبناء شعبنا الكريم من قواتنا الأمنية بمختلف صنوفها في الجيش والشرطة والحشد الشعبي والبيشمركة، على طريق الحرية والديمقراطية ومقارعة الدكتاتورية والإرهاب.

نستذكر باعتزاز الذكرى الأليمة لاستشهاد آية الله العظمى السيد محمد باقر الحكيم، الرمز الديني والوطني الكبير الذي ناضل ضد الدكتاتورية، والصوت الحكيم الذي دعا إلى الوسطية والحرية والعدالة الاجتماعية والتعايش السلمي، ودفع حياته ثمنا لمواقفه الشجاعة ومشروعه الوطني الجامع.

كذلك نتذكر سيرة سماحة السيد عبد العزيز الحكيم (رحمه الله)، أحد أعمدة العمل السياسي الوطني بعد العام ٢٠٠٣، والذي كرّس هو الآخر حياته من أجل بناء الدولة، وترسيخ العملية الديمقراطية، والدفاع عن وحدة العراق وسيادته، والسعي إلى لم الشمل وتغليب الحكمة والحوار في أحلك الظروف.

السيدات والسادة..

إن المسؤولية الوطنية والاخلاقية والتربوية، تفرض علينا أن نتذكر دائما تضحيات الشهداء والعلماء والشخصيات الوطنية الكبيرة، وان ننقل قصص بطولاتهم إلى الأجيال القادمة، بوصفها جزءاً أصيلا من تاريخ البلد وهويته، فالشهداء لم يقدموا أرواحهم من أجل الحاضر فحسب، بل من أجل مستقبل تسوده الحرية والكرامة والعدالة.

من هنا تبرز أهمية تضمين سير هؤلاء العظماء ونضالهم في المناهج الدراسية، لتكون دروسا في التضحية والانتماء والمواطنة، لتربية أجيال واعية تعرف قيمة الوطن، وتحفظ ذاكرته، وتدرك أن ما تنعم به اليوم من أمن واستقرار إنما هو ثمرة دماء طاهرة لا يمكن أن تنسى.

لقد تجاوز العراق المراحل الصعبة بعد سنوات من العنف والإرهاب وقبلها فترة الاستبداد، ووصلنا الى حالة الامن والاستقرار، وينبغي على الجميع العمل على ادامتها، وهذا يتطلب مضاعفة الجهود لتجاوز المسائل العالقة ومواصلة البناء والتقدم.

لقد أنجز أبناء شعبنا انتخابات نيابية ناجحة، جسدوا من خلالها تمسكهم بمبادئ الديمقراطية، فيما تلوح أمام الجميع استحقاقات مفصلية لتشكيل سلطات تشريعية وتنفيذية تعبر بصدق عن إرادة العراقيين، وتسعى بعملها إلى تحقيق تطلعاتهم وطموحاتهم في العيش الكريم.

إن ترسيخ العملية الديمقراطية واجب وطني، يتم إنجازه من خلال الالتزام بالتوقيتات الدستورية، وهنا ندعو الى تكاتف الجهود والمضي في تشكيل حكومة تمثل جميع العراقيين وتحقق امالهم في عراق مزدهر ومتطور، حكومة قادرة على ترسيخ الامن والاستقرار ومحاربة الفساد والارتقاء بمستوى المعيشة ونوعية الخدمة وتطور قطاعات التعليم والصحة وبقية القطاعات الأخرى.

الرحمة والخلود للفقيد الشهيد السيد محمد باقر الحكيم، ولجميع شهداء العراق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

السيدة الأولى تدعو إلى صون الإرث التاريخي لبغداد

زارت السيدة الأولى شاناز إبراهيم أحمد، يوم الأربعاء ١٧ كانون الأول ٢٠٢٥، المنزل التراثي الذي أقامت فيه الروائية البريطانية أجاثا كريستي مع زوجها عالم الآثار ماكس مالوان، في منطقة كرادة مريم ببغداد.

وتجولت السيدة الأولى في أروقة المنزل الآيل إلى السقوط، حيث استمعت إلى شرح وافٍ عن تاريخه وأهميته الثقافية والتاريخية، بوصفه محطة بارزة في ذاكرة العراقيين عموما والبغداديين على وجه الخصوص.

وأعربت السيدة شاناز إبراهيم أحمد عن بالغ أسفها للوضع الذي أصبح عليه المنزل نتيجة الإهمال وغياب الاهتمام بأحد المعالم التراثية والثقافية المهمة، الذي يحتفظ بذكريات الروائية العالمية أجاثا كريستي، وما شكّله من مصدر إلهام لكتابة عدد من أعمالها، من بينها رواية «جاؤوا إلى بغداد» (They Came to Baghdad).

ودعت السيدة الأولى الجهات المعنية إلى تكثيف الجهود ووضع خطط عملية تهدف إلى حماية وصون المواقع التراثية والثقافية التي تُشكّل جزءا أصيلا من تاريخ بغداد، مؤكدة أهمية إعادة ترميم هذا المنزل وتحويله إلى متحف بما يسهم في الحفاظ على الإرث التاريخي والثقافي للعاصمة بغداد.

تهنئة د. برهم صالح بتوليه منصب المفوض السامي لشؤون اللاجئين

تقدم كوسرت رسول علي، بالتهنئة الى د. برهم أحمد صالح، بمناسبة توليه منصب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وفيما ياتي نص التهنئة:

الأخ العزيز الدكتور برهم صالح

بمناسبة تسنمكم منصب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أتقدم اليكم بأحر التهاني القلبية، آملا لكم النجاح في هذه المسؤولية المهمة.

توليكم هذا المنصب الدولي الرفيع في منظمة الأمم المتحدة، مبعث سرور لنا جميعا، ونأمل أن تستطيع من خلاله، خدمة الانسانية، وتحسين أوضاع اللاجئين.

أخوكم

كوسرت رسول علي

من جهته هنأ نائب رئيس مجلس وزراء إقليم كوردستان قوباد طالباني، الجمعة، الرئيس العراقي السابق برهم صالح لتوليه منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.وقال طالباني في بيان نقله مكتبه الإعلامي إنه "اهنئ الدكتور برهم صالح لتوليه منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين".

وانتخبت الجمعية العامة للأمم المتحدة برهم صالح مفوضا ساميا جديدا لشؤون اللاجئين، على أن يتولى مهامه في ١ يناير ٢٠٢٦.

وأكد الرئيس العراقي السابق برهم صالح، أنه يشعر "بشرف" انتخابه لتولي منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، مؤكدا أن تجربته الشخصية كلاجئ سابق ستبقى مرجعا أساسيا لمنهجه في قيادة المفوضية.

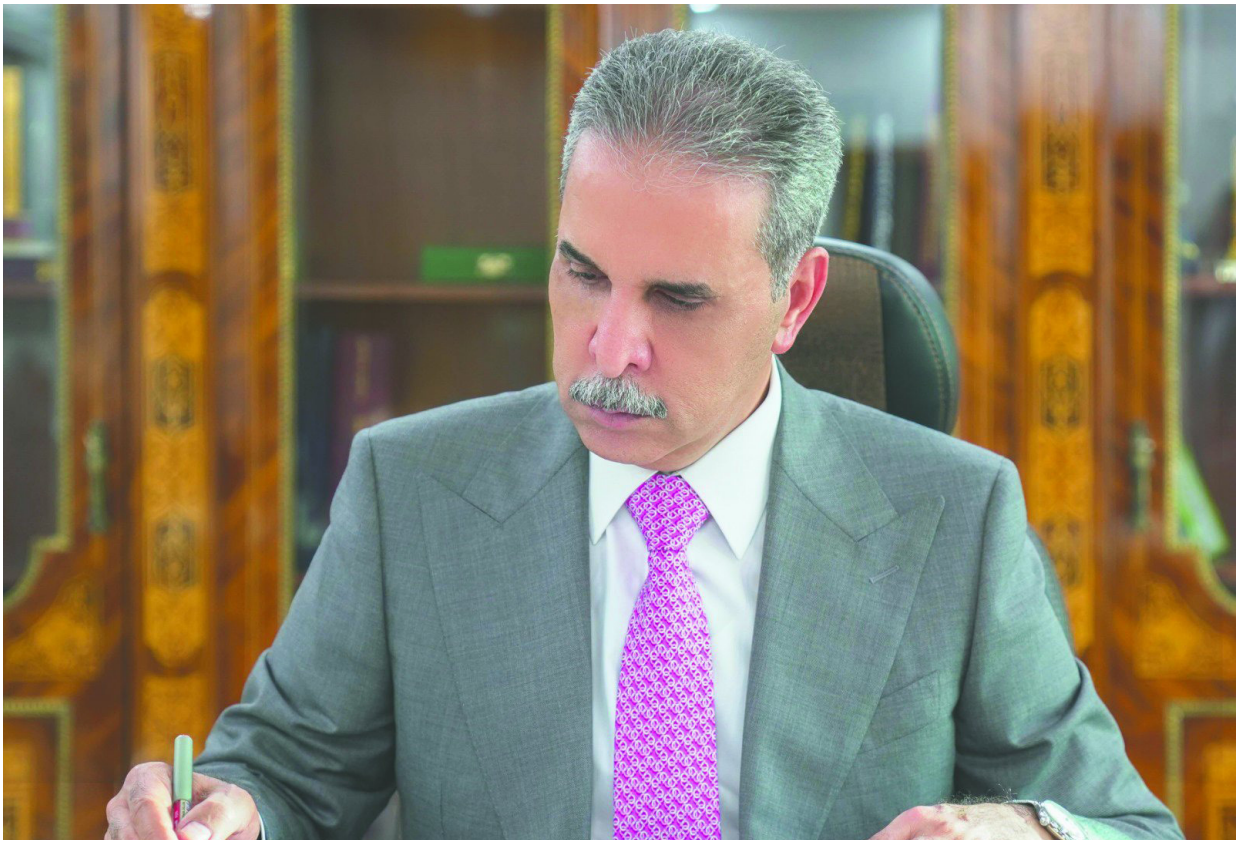

زيدان يثمن الاستجابة لندائه حول السيادة وحصر السلاح بيد الدولة

شكر رئيس مجلس القضاء الأعلى، القاضي فائق زيدان، قادة الفصائل على استجابتهم لنصيحته المقدّمة إليهم، بشأن التعاون لفرض سيادة القانون، وحصر السلاح بيد الدولة، والانتقال إلى العمل السياسي بعد انتفاء الحاجة الوطنية للعمل العسكري.

بعد تصريح زيدان أعلنت كتائب حزب الله العراقية في بيان أن الحديث عن حصر السلاح بيد الدولة مقدمة لنزع سلاحها وذلك لن يتحقق إلا بشروط مضيفة أن « المقاومة حق وسلاحها باق بأيد مجاهديها، والحديث عن أي تفاهم مع الحكومة لن يكون إلا بعد خروج جميع قوات الاحتلال والناتو والجيش التركي».

الضغوط الدولية

ويأتي تصريح زيدان في وقت تتزايد فيه الضغوط الأميركية على بغداد، في إطار مطالبات واضحة بإنهاء وجود التشكيلات المسلحة خارج سلطة القيادة العامة للقوات المسلحة، وربط الاستقرار الأمني والسياسي بملف حصر السلاح بيد الدولة.

وفي هذا الإطار، يرى مدير المركز العراقي العراقي للدراسات الاستراتيجية الدكتور غازي فيصل أن «الضغوط الأميركية،

سواء الصادرة عن وزارة الدفاع (البنتاغون) أو وزارة الخارجية، باتت واضحة باتجاه تفكيك المنظمات والفصائل المسلحة خارج إطار الدولة، وعدم السماح بمشاركتها في التشكيلة الحكومية المقبلة».

ويضيف فيصل أن هذه الضغوط تشمل أيضاً «عدم تكليف رئيس وزراء مقرب من الفصائل أو من إيران»، في ظل ما وصفه بـ»المواجهة الدبلوماسية والاقتصادية، وحتى العسكرية، المستمرة بين الولايات المتحدة وإيران».

استراتيجية أوسع

وبحسب فيصل، فإن واشنطن «تمضي في استراتيجية تهدف إلى شرق أوسط خالٍ من التنظيمات المسلحة»، مشيراً إلى أن هذه الرؤية تشمل ملفات عدة في المنطقة، من لبنان وسوريا إلى اليمن والعراق، ومرتبطة بأمن المصالح الأميركية وحلفائها.

ويتابع أن «استمرار الضغوط الدبلوماسية والاقتصادية يهدف في النهاية إلى الوصول لتفكيك هذه الفصائل»، لافتاً إلى أن بعض القيادات بدأت بالفعل الإعلان عن التزامها بنزع السلاح وتسليمه للسلطات المختصة.

وفي السياق نفسه، يشير فيصل إلى أن هذا التوجه «تزامن مع خطاب سياسي داخلي، من بينها موقف السيد عمار الحكيم، الذي أيد بصورة واضحة حصر السلاح بيد الدولة، وتعزيز وتقوية قدرات المؤسسات الأمنية الرسمية».

البعد الإقليمي

وعلى الصعيد الإقليمي، يلفت فيصل إلى أن «بعض الفصائل صدرت بحقها عقوبات اقتصادية من وزارة الخزانة الأميركية»، ما يعني بحسب رأيه، «صعوبة القبول بإسناد أي مناصب رسمية لها، وحصر التعامل معها ضمن مسار التفكيك ونزع السلاح».

ويضيف أن واشنطن «لن تقبل بأي أنشطة عسكرية تهدد مصالحها في العراق أو إقليم كردستان أو المنطقة»، محذراً من أن «أي تهديد أمني للسفارات أو القنصليات سيُقابل برد حاسم»، مستشهداً بما وصفه بـ»الرد الأميركي الأخير ضد مواقع لتنظيم داعش في سوريا».

ويؤكد فيصل أن الولايات المتحدة «لن تُبدي تهاوناً في المواجهة المسلحة مع التنظيمات التي تعتبرها (واشنطن تنظيمات إرهابية)»، في حال تعرّض مصالحها أو قواتها للخطر.

بين الخطاب والنتائج

ويرى فيصل أن قبول بعض الفصائل بخطاب نزع السلاح والانتقال إلى العمل السياسي «يشكل خطوة إيجابية نحو تعزيز دور القوات المسلحة العراقية، وإنهاء حالة الازدواجية في ملف الدفاع»، معتبراً أن ذلك يندرج ضمن مسار تفكيك ما وصفه بـ»الدولة العميقة أو الدولة فوق الدولة».

وفي المحصلة، يعكس تصريح رئيس مجلس القضاء الأعلى، إلى جانب التحليلات السياسية المتداولة، مرحلة جديدة من إدارة ملف السلاح في العراق، تتقاطع فيها الحسابات الداخلية مع الضغوط الدولية، وسط ترقب لما إذا كان هذا التحول في الخطاب سيُترجم إلى خطوات عملية تعزز سيادة الدولة واستقرارها.

السليمانية تلغي احتفالات رأس السنة تضامنا مع ضحايا الفيضانات

أعلن محافظ السليمانية الدكتور هفال أبو بكر، السبت، عن إلغاء الاحتفالات المقررة بمناسبة مولد السيد المسيح ورأس السنة الميلادية، تضامنا مع ضحايا الفيضانات التي شهدتها مدينة جمجمال ومناطق أخرى في إقليم كوردستان.

وقال أبو بكر في بيان إنه "بمناسبة قرب حلول عيد مولد السيد المسيح عليه السلام وقدوم السنة الميلادية الجديدة، نهنئ سائر أخواتنا وإخوتنا المسيحيين وأهالي محافظة السليمانية وكوردستان والعالم أجمع".

وأوضح أنه "بالنظر للكارثة والأحداث المؤلمة التي شهدها قضاء جمجمال وإدارة كرميان وما رافقها من وقوع ضحايا وخسائر جسيمة، وتضامنا مع الجميع، فإننا في محافظة السليمانية؛ نطمئنكم بأننا مع اتخاذنا سائر الإجراءات الضرورية ومنها الإدارية والأمنية والخدمية، إلا أنه لن يتم تنظيم أي احتفالية رسمية في حدود محافظة السليمانية".

لطيف نيرويي :

قوباد طالباني وقرار مسؤول

*ترجمة: نرمين عثمان محمد/عن صحيفة كوردستاني نوى

في السابق، كان من بين الإرشادات التي كان الرئيس مام جلال يكررها دائما في لقاءاته مع صحفيي الاتحاد الوطني الكردستاني قوله: «لا تردوا على أي شخص يكتب عني أو يوجه لي نقدا، فإن كان نقدهم صحيحا أشكرهم عليه، وإن لم يكن كذلك، أتكفل أنا بالرد عليهم وتصحيح أخطائهم.»

ولا يزال هذا الإرث الثقافي الغني للرئيس مام جلال مؤثرا حتى اليوم في شريحة واسعة من الصحفيين وكوادر الاتحاد الوطني.

ولهذا السبب، كثيرا ما نرى أن أي رفيق في الاتحاد الوطني الكردستاني، مهما كانت درجته الحزبية أو موقعه الحكومي، إذا واجه مهمة صعبة أو تعرض لموجة واسعة

من النقد الجائر من الإعلام التقليدي أو الجديد التابع لجهات منافسة، يبقى إلى حد ما وحيدا في الميدان، ويدافع عن ذاته وآرائه بنفسه.

والحقيقة أن الرفيق قوباد طالباني يعد أحد هؤلاء، إذ بحكم موقعه الحكومي تعرض مرارا لنقد قاسٍ وغير منصف، ومع ذلك يؤكد دائما أنه لا ينبغي الخوف من النقد.

وهنا أود القول إن الظروف والأزمنة قد تغيرت، ففي السابق كان النقاد يوجهون نقدهم عبر وسائل إعلام رسمية، وكانت أدوات النشر وإيصال النقد ذات طابع مؤسسي ورسمي، تمر الرسائل عبر بوابات محددة ومتخصصة، وكان النقد جادا وموضوعيا.

أما اليوم، وفي هذا العصر الرقمي، ففي غضون لحظة واحدة يمكن عبر «الجيوش الإلكترونية»، وبإيعاز من شخص أو جهة ما ضمن أجندة شخصية تهدف إلى تشويه سمعة شخص معين، حشد آلاف الأشخاص بنقرة واحدة لنشر نقد أو هجوم موجه ومفبرك عبر عشرات منصات الإعلام الجديد، ليصبح الهدف الأساس من هذا النقد المصطنع استهداف شخص أو جهة بعينها.

لذلك، فإن الواجب في هذا الزمن هو الدفاع عن رفاقنا في وجه هذا النوع من النقد الجائر، وعدم تركهم وحدهم في الساحة، كما ينبغي أيضا شكرهم عندما يؤدون عملا جيدا.

إن الكارثة الطبيعية التي ضربت منطقة جمجمال، والتي تعد واحدة من الكوارث النادرة في إقليم كوردستان، وقعت في ظروف بالغة الصعوبة والتعقيد، وحملت مهمة شاقة وثقيلة على عاتق الرفيق قوباد طالباني.

وبعبارة أوضح، فإن قوباد طالباني، دون تردد، توجه إلى مكان الكارثة وتحمل مسؤولية تاريخية وإنسانية وأخلاقية، متعهدا بألا يترك أهالي جمجمال، وألا يغض الطرف عن أي تقصير أو أي مقصر، وأن تسخر جميع الطاقات لتعويض المتضررين من الفيضانات.

> **الواجب في هذا الزمن هو الدفاع عن رفاقنا في وجه هذا النوع من النقد الجائر**

ومن أجل ذلك، وضعت خطة عصرية، واتخذت القرارات الضرورية والحاسمة في هذا المجال، لتأكيد الالتزام بالمسؤولية وحماية المواطنين.

ورغم أن الكارثة كانت كبيرة ومؤثرة، ومحاولات بعض الإرادات المعاكسة الساعية إلى حرف المسار عن طريقه الصحيح، تمكن الرفيق قوباد طالباني وفريقه واللجان المشكلة من اجتياز هذا الاختبار بنجاح. وخلال مدة قصيرة جرى تنفيذ الخطط والتعهدات على أرض الواقع.

وقد تقدمت الخطوات العملية للتعويض المادي والمعنوي للمتضررين من الكارثة، بدعم المخلصين من أبناء شعبنا، بوتيرة سريعة، وتغلبت إرادة الحل على الواقع القاسي، وعادت الحياة الطبيعية تدريجيا إلى القضاء ومحيطه.

أما ما كان أكثر مدعاة لسرور أبناء كردستان وجذب اهتمام وسائل الإعلام، فهو أن السيد قوباد أسس نموذجا عصريا جديدا في إقليم كردستان، ومن المهم أن يعم هذا النموذج جميع مناطق الإقليم، وأن تجعل مبادئ الثواب والعقاب والشفافية أساسا لمعالجة المشكلات، وأن يشعر كل مسؤول بمسؤوليته ويخضع لتقييم نتائجها، سواء كانت إيجابية أم سلبية. ونحن على يقين بأن هذا النموذج الجديد سيكون مصدر سعادة جماهيرية لعاصمة الشهداء والأنفال، مدينة جمجمال.

ويقيم رفاق السيد قوباد، بعين الاحترام، هذه المهام الناجحة التي اضطلع بها نائب رئيس حكومة الإقليم، مؤكدين له: «لم تترك أهالي جمجمال وحدهم، فاطمئن، نحن أيضا لن نتركك وحدك في الميدان.»

د.عدالت عبدالله:

تفاقم انعدام العدالة الاجتماعية في إقليم كردستان

تعد إشكالية توزيع الثروة والسلطة من أبرز الإشكاليات السياسية والإدارية في أي بلد عموما. فلا توجد دولة يمكنها الادعاء بأنها نجحت نجاحا تاما في محو هذه الإشكالية، وحتى الدول الأكثر ديمقراطية في العالم لم تفلح نهائيا في حسم هذا التحدي.

ورغم الجهود الدؤوبة ومساعي المؤسسات المعنية لتحقيق ما يمكن تحقيقه في هذا المضمار، وبالتالي الحد من تداعيات هذه الإشكالية، التي يعتبرها بعض المفكرين أزلية، كما يذهب إلى ذلك المفكر العربي-الامريكي إدوارد سعيد (١٩٣٥- ٢٠٠٣م) حين يذكرنا بأن العدل مطلب أزلي نظرا لعدم تحققه حتى الآن على وجه المعمورة، فإن الإشكالية ظلت على حالها، طاغية ومتواصلة، وإن بتجليات نسبية مختلفة تبعا لوقائع الدول والمجتمعات وأحوالها السياسية والاقتصادية والإدارية ونظم الحكم فيها.إن التذكير بهذه المسلمة لا يعني تبرير الظاهرة أو التعامل معها بوصفها أمرا محتوما، بل على العكس تماما، إذ لا ينبغي لأي نظام سياسي أن يتسلح بذريعة تفشي هذه الظاهرة عالميا. صحيح أن انعدام التوزيع العادل للثروة والسلطة

يعد ظاهرة معولمة، لا سيما مع تصاعد روح الرأسمالية، وتراجع دور الدولة ومؤسساتها في إدارة المجتمع، وهيمنة مفهوم الخصخصة، وبروز دور الشركات والقطاع الخاص في توجيه شؤون البلاد والعباد، إلا أن عالمية الظاهرة لا تعني تساوي مواقع الدول وإمكاناتها وخططها وأدوارها ووظائفها. كما أن هذه الإشكالية تختلف في مظاهرها وقضاياها وملفاتها من دولة إلى أخرى، أي أن لكل دولة حالة خاصة بها، إلى جانب القواسم المشتركة بينها في مواجهة هذا التحدي، وبناء على ذلك تستدعي خصوصية الأوضاع بلورة منظور خاص لسبل المواجهة.وفي إقليم كردستان العراق، على سبيل المثال، لا تأتي هذه الإشكالية بوصفها صنيعة خارجية لا حول للدولة فيها ولا قوة، بل هي إشكالية داخلية بامتياز، تتمثل في انعدام الروح الوطنية وهيمنة البنية الذهنية المناطقية الضيقة لدى عدد كبير من المتنفذين في مؤسسات الإقليم وحتى العراق أحيانا، لا سيما أصحاب القرار والمتربعين على عروش السلطة.

فالإشكالية هنا أن من يصنع فراغ العدالة الاجتماعية في المجتمع، ويتحمل في الوقت نفسه مسؤولية شؤون الإعمار والتنمية الاقتصادية ومواجهة ظواهر البطالة والفقر، هو بالدرجة الأساس نمط العقلية الإدارية التي تميز بين أبناء البلد وفق معايير حزبية ومصالح سياسية وشخصية ضيقة، وضمن آليات خطيرة في إدارة الصراع بين القوى السياسية.

نعم، إن الطرف المسؤول عن تفاقم أزمة العدالة الاجتماعية في الإقليم هو عامل ذاتي بامتياز، يتمثل في غياب تنشئة وطنية قادرة على إفراز قيادات مسؤولة توزع خيرات الإقليم وثرواته بشكل عادل، الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى تصاعد وتيرة الصراعات السياسية من جهة، وتجدد الاحتجاجات المجتمعية من جهة أخرى.

*عن صحيفة «الصباح»

الطرف المسؤول عن تفاقم أزمة العدالة الاجتماعية في الإقليم هو عامل ذاتي بامتياز

د. لقمان رادبي:

لماذا يتعامل مع النضالين الكوردي والفلسطيني بمعايير غير متساوية؟

موقع»جيوبوليتكال مونيتور» الكندي/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

غالبا ما تقدمت حركات تقرير المصير في المستعمرات السابقة جنبا إلى جنب نحو الاستقلال، مدعومة أيديولوجيا من الدول الاشتراكية في الكتلة الشرقية ومن دول آسيوية وإسلامية عدة، ما أسهم في زخم الحركات المناهضة للاستعمار. غير أن هذا التحالف اليساري–الإسلامي تبنى مواقف متباينة على نحو صارخ إزاء القضيتين الكردية والفلسطينية، الأمر الذي أفضى إلى اتساع الفجوة بينهما على الساحة الدولية. فبينما حظيت القضية الفلسطينية بدعم واسع، جرى تهميش القضية الكردية إلى حد كبير، وتجاهلها المجتمع الدولي في معظم الأحيان. وقد اعتبرت الدولة الفلسطينية مطلبا مشروعا، في حين ظل الكورد—رغم أكثر من قرن من القمع والاضطهاد—محاصرين داخل حدود إيران والعراق وتركيا وسوريا، وتختزل معاناتهم بوصفها «شأنا داخليا» يثير «مخاوف أمنية».

في المقابل، تقدم فلسطين باعتبارها «حالة خاصة»، مع أنها—ككردستان—قضية شرق أوسطية، لكنها نالت اعترافا بوصفها قضية قائمة بذاتها ومؤطرة ضمن صراع جيوسياسي أوسع. وقد حول هذا التحول فلسطين من مسألة قانونية وإنسانية تتمحور حول حق تقرير المصير إلى منطقة رمادية جيوسياسية، تتلاعب بها القوى الإقليمية لخدمة مصالحها الاستراتيجية.

منذ التقسيم النهائي لكردستان بين إيران والعراق وسوريا وتركيا، إضافة إلى الدولة السوفيتية التي آلت لاحقا إلى روسيا، في عشرينيات القرن الماضي، عانت الحركات الكردية من عزلة تاريخية، ولم تحظَ يوما بمستوى الدعم الدولي الذي نالته القضية الفلسطينية.

هل ستتحلى دولة بالشجاعة لمساءلة هذه الدول عن جرائمها بحق الكورد؟

ومنذ تأسيس الأمم المتحدة، دأب التحالف اليساري–الإسلامي على تجاهل حق الكورد في تقرير المصير، ولم يستخدمه إلا كورقة مساومة خلال الحرب الباردة أو أداة للحفاظ على توازن الصراعات الحدودية.

وقد أصدرت هيئات الأمم المتحدة عددا هائلا من القرارات المتعلقة بتقرير المصير الفلسطيني، في حين لم يطرح أي مقترح واحد بشأن تقرير المصير الكردي—لا على مستوى اللجان الفرعية، فضلا عن الجمعية العامة أو مجلس الأمن. ولم يرد ذكر الكورد إلا في قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨ لعام ١٩٩١، الذي أشار إلى «السكان الكورد» و«المناطق ذات الغالبية الكردية» في سياق القمع الوحشي الذي مارسه النظام العراقي آنذاك. وفي المقابل، لم تدن جامعة الدول العربية ولا منظمة التعاون الإسلامي (التي كانت تعرف سابقا بمنظمة المؤتمر الإسلامي) استخدام العراق للأسلحة الكيميائية ضد الكورد في حلبجة عام ١٩٨٨، وهو الهجوم الذي أودى بحياة خمسة آلاف مدني خلال ساعات قليلة. كما لم يعقد مجلس الأمن جلسة طارئة واحدة بشأن معاناة الكورد، وبقي مجلس حقوق الإنسان صامتا إزاء حقهم في تقرير المصير وما يتعرضون له من قمع على أيدي الدول المضيفة.

ولا تزال إعادة الهندسة الديموغرافية متواصلة بلا هوادة في غرب كردستان (روجافا في سوريا)، ولا سيما عقب احتلال تركيا للمنطقة عام ٢٠١٨.

فقد انخرطت أنقرة بشكل منهجي في سياسات تطهير عرقي، تمثلت في توطين آلاف غير الكورد—بمن فيهم فلسطينيون عرب—في المناطق الكردية المحتلة. وفي مدن مثل عفرين وسري كانيه (رأس العين) وتل حلف وكري سبي (تل أبيض)، انتهجت تركيا سياسات التهجير القسري والاختطاف والهندسة السكانية.

وساهمت دول مثل الكويت وباكستان وقطر في هذه السياسات عبر تمويل مشاريع استيطانية تنتهك القانون الدولي وتخدم الأجندة التركية العدوانية. وفي الوقت نفسه، مرت الجرائم البيئية التي ارتكبتها تركيا في كردستان—بما في ذلك تدمير بساتين الزيتون العريقة والغابات—دون اكتراث دولي يذكر.

كما قوبلت التوغلات العسكرية التركية في المناطق الكردستانية، سواء في روجافا بسوريا أو باشور (إقليم كردستان العراق)، وعمليات الاغتيال الممنهجة بحق المدنيين الكورد، بلامبالاة عالمية وتغطية إعلامية محدودة.

ويغض المجتمع الدولي الطرف، ما يعزز الانطباع بأن معاناة الكورد لا تستحق المعالجة.

> القانون الدولي وضع لحماية حق تقرير المصير لكنه طبق انتقائيا

وتعمل تيارات سياسية بفعالية على محو الهوية الكردية من أي حراك داخل الدول التي يعيش فيها الكورد.

ويبرز مثال احتجاجات «جين، جيان، آزادي» في إيران، حيث جرى تعمد حذف الاسم الكردي «جينا» (الاسم الحقيقي لمهسا أميني) من الخطاب الدولي، في تجسيد واضح لطمس النضال الكردي.

ولم يكن ذلك مجرد حذف اسم، بل تحول متعمد في السردية، نقل الحركة من سياقها الكردستاني إلى «علامة عالمية» استحوذت عليها المعارضة الإيرانية.

ويواجه عدد غير متناسب من السجناء السياسيين الكورد أحكام الإعدام، فيما تسجل انتهاكات واسعة لحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وحتى الطبيعة والنظم البيئية في شرق كردستان (روجلات) جرى «أمننتها»، ولم تسلم من سياسات الإبادة البيئية التي تنتهجها الدولة الإيرانية. ومع ذلك، لم تفضِ هذه الانتهاكات إلى أي قضية أمام الأمم المتحدة أو غيرها من المحافل الدولية.

ومنذ تأسيس الدولة التركية ذات النزعة القومية المتطرفة عام ١٩٢٣، يتواصل الإنكار المنهجي لوجود الكورد ولغتهم في باكور (كردستان الشمالية)، إلى جانب القمع الوحشي للحركات الكردية عبر المجازر والإبادات الجماعية، وسط لامبالاة دولية.

وحتى التدمير الواسع للمدن الكردية في شباط/فبراير ٢٠١٥—حين سويت أحياء كاملة بالأرض ضمن حملة عنف رسمي—لم يستقطب اهتماما دوليا يذكر. ورغم عضوية تركيا في حلف الناتو، فإنها تتجاهل باستمرار أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

وفي الوقت ذاته، حكم على مئات البرلمانيين ورؤساء البلديات الكورد المنتخبين ديمقراطيا بالسجن لمدد طويلة، بما يرسخ قبضة الدولة السلطوية على الكورد—وهي سياسة ما تزال مستمرة.

ولم تمتلك قضية كردستان يوما القوة التي تمكنها من منافسة القضية الفلسطينية في المحافل الدولية، ويعود ذلك إلى إقصائها المنهجي من الخطاب الأكاديمي والنشاط السياسي وصنع السياسات. فكثير من الجامعات والباحثين والناشطين ومراكز الفكر المعنية بالشرق الأوسط تتجاهل كردستان تماما، أو تحصرها في إطار «مسألة» أو «مشكلة» داخلية، محكومة بحدود رسمت تعسفيا من الخارج.

ويجري إما اختزال كردستان في لعبة هويات سياسية تتناقض مع تطلعات الكورد التاريخية، أو «فلسطنتها» عبر تشكيل نضالها وفق سرديات خارجية.

ويكفي استعراض بسيط لمراكز الأبحاث المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط لملاحظة

> كثير من مراكز الابحاث لا يعترف حتى باللغة أو الشعب الكردي

الإقصاء المنهجي للكورد وكردستان. فكثير منها لا يعترف حتى باللغة أو الشعب الكردي، رغم ادعائه الخبرة في شؤون المنطقة. وهي تتحدث عن «الشرق الأوسط» بالعربية والفارسية والفرنسية والألمانية—لكن ليس بالكردية—وكأن المنطقة حكر على العرب والفرس والأتـراك، وذلك رغم مزاعم تقديم «إطار جديد» لفهم الشرق الأوسط، على حساب تجاهل كردستان والكورد عمدا.

وحتى آذار/مارس ٢٠٢٥، أصدرت محكمة العدل الدولية رأيين استشاريين بشأن فلسطين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٢٥، فيما انخرطت المحكمة الجنائية الدولية في إجراءات قانونية تتعلق بالقضية الفلسطينية، ولا سيما بشأن جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية مزعومة.

ويفترض أن القانون الدولي وضع لحماية حق تقرير المصير «لجميع الشعوب»، لكنه طبق انتقائيا.

فبينما يحظى تقرير المصير الفلسطيني بشرعية واسعة، تبقى القضية الكردية—رغم جذورها التاريخية العميقة والاعـتـراف الصريح بحقوق الكورد في معاهدة سيفر (١٠ آب/أغسطس ١٩٢٠)، التي استبدلت لاحقا بمعاهدة لوزان (٢٤ تموز/يوليو ١٩٢٣) دون استشارة الأمة الكردية—مهملة. وقد أدى إخفاق النظام القانوني الدولي في معالجة المظالم الكردية إلى تعميق عدم الاستقرار في الشرق الأوسط. والاستمرار في سياسة الإقصاء هذه لن يفضي إلا إلى مزيد من الصراعات.

ويبقى السؤال: هل ستتحلى دولة عضو في الأمم المتحدة بالشجاعة لمساءلة إيران والعراق وسوريا وتركيا عن جرائمها المنهجية بحق الكورد؟ وهل سنشهد دولة ثانية على غرار جنوب أفريقيا أو غامبيا، تتقدم بقضية الكورد إلى محكمة العدل الدولية؟ من المؤكد أن مثل هذه المبادرة لن تأتي من التحالف اليساري–الإسلامي، إذ إن الطرف الآخر الذي يسعى الكورد للاستقلال عنه وبناء دولتهم يحمل أهمية استراتيجية بالنسبة له.

وطالما ظلت الأيديولوجيا والسياسة تحكم مواقف الدول اليسارية–الإسلامية، فإن تعريب الكورد وتتريكهم وتفريسهم سيبقى خارج دائرة اهتمامها. ونتيجة لذلك، لن يعترف بكردستان بوصفها قضية مشروعة لتقرير المصير تستحق الدعم الدولي.

*د. لقمان رادبـي خبير في شـؤون كردستان والشرق الأوسـط، وزميل في «منتدى الشرق الأوسط»، ويتمتع بخبرة تتجاوز عقدا في تحليل الأبعاد القانونية والسياسية الدولية لحق تقرير المصير للشعوب، بما في ذلك قضية كردستان. وهو مؤلف كتاب «نحو كردستان مستقلة: تقرير المصير في القانون الدولي» (رَوتليدج، ٢٠٢٣).

هاجر بشير سعدون, محمد تترخان:

استعادة المسار.. الاتجاه السياسي المتجدد للعراق

***معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى**

يشكل بروز مشهد سياسي جديد في العراق خطوة مفصلية نحو استعادة الاستقرار السياسي وإعادة رسم المسار السياسي للبلاد. فقد كان النظام الذي أُنشئ بعد عام ٢٠٠٣ قائما على نموذج الديمقراطية التوافقية، حيث تشاركت مختلف الطوائف والمجموعات العرقية في العراق سلطة اتخاذ القرار.

غير أن هذا الاتجاه بدأ يتراجع عندما تمكنت الأحزاب

والفصائل الشيعية العربية تدريجيا من توطيد وتوسيع سلطة الدولة على حساب المجموعات العرقية والطائفية الأخرى، بحجة تعزيز السيادة العراقية وتنظيم شؤون الدولة. وفي الوقت عينه، تنامى الدور الإيراني في تشكيل المجالين السياسي والأمني في العراق بشكل ملحوظ، متزامنا مع تراجع مماثل في نفوذ الولايات المتحدة. وقد أسفر ذلك عن تفكك التوافق الكردي – الشيعي العربي – السني العربي، الذي كان يشكل العمود الفقري لإعادة هيكلة الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣، بدعم أمريكي مباشر.

أُجريت الانتخابات البرلمانية السادسة بعد سقوط نظام صدام حسين في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٥. ووفقا لـ»المفوضية العليا المستقلة للانتخابات»، شارك حوالي ٥٦٫١١ في المئة فقط من العراقيين البالغين، الذين يُقدَّر عددهم بنحو ٢٨ مليونا ، مدرجين في سجلات الناخبين، مما يشير إلى أن أقلية من العراقيين المؤهلين شاركوا فعليا في الانتخابات. وجاءت هذه الانتخابات بعد عامين من الصراع الدموي في الشرق الأوسط. وخلال هذه الفترة، شهد ما يُعرف بـ «محور المقاومة» الشيعي، بقيادة إيران والممتد من غزة إلى لبنان وسوريا والعراق وصولا إلى إيران، تراجعا ملحوظا، وهو ما خلف تداعيات كبيرة على المشهد السياسي العراقي.

منذ عام ٢٠٠٣، لم يتمكن العراق من بناء مؤسسات قوية قادرة على صياغة وتنفيذ سياسات داخلية وخارجية من دون تدخلٍ خارجي.

ولا تـزال الدولة تفتقر إلى رؤيـة شاملة وخطة طويلة الأمد، متسقة واستراتيجية، توجه الإجراءات والسياسات ومسارات التنمية. وفي هذا السياق، قام مجلس الوزراء، الذي يهيمن عليه الشيعة – وهو، وفقا للدستور، أقوى مؤسسة تنفيذية في العراق – برسم النهج السياسي للدولة وتنفيذ سياسات منسجمة مع ذلك، استنادا إلى رؤية وأيديولوجيات الشخصيات أو القوى المهيمنة فيه.

فعلى سبيل المثال، كان إبراهيم الجعفري، أول رئيس وزراء بعد عام ٢٠٠٣، يتبنى رؤية يغلب عليها الطابع الإسلامي ويميل إلى تحقيق نوع من التوازن العملي. في المقابل، وفي ظل الظروف العسكرية والسياسية الأمريكية، يميل نوري المالكي، رئيس الـوزراء الثاني والذي لا يزال شخصية بارزة داخل «الإطار التنسيقي»، إلى الانحياز إلى إيران وربط العراق بمحور المقاومة.

> **يتعين على الفصائل الكردية والعربية السنية والقوى الشيعية المعتدلة أن تتوحد**

ومـع ذلـك، حـاول خليفة المالكي، حيدر العبادي، في مواجهة تهديد الإرهاب واستفتاء استقلال إقليم كردستان العراق، تحقيق توازن دقيق بين الحصول على دعم الولايات المتحدة من جهة والتعاون مع الميليشيات الشيعية المتحالفة مع إيران من جهة أخرى.

غير أن هذا النهج جرى التراجع عنه في عهد رئيسي الوزراء عادل عبد المهدي ومصطفى الكاظمي، اللذين اتخذا موقفا أكثر تأييدا للولايات المتحدة، لكنهما تعاملا بحذر مع إيران والجماعات التابعة لها في العراق. وأخيرا، صرح رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، الذي تم ترشيحه ودعمه في البداية من قبل « الإطار التنسيقي»، بوضوح أن سياسة إدارته تقوم على الحياد، والحفاظ على توازن بالغ الصعوبة بين المصالح المحلية، والرعاية الإيرانية، والضغط الأمريكي.

موقف الشيعة في العراق

ضمن ما يُسمى البيت الشيعي، برز «تحالف إعادة الإعمار والتنمية» بقيادة السوداني كأكبر مجموعة منفردة، بحصوله على ستة وأربعين مقعدا برلمانيا . وفي هذه الانتخابات، انضم تحالف السوداني رسميا إلى « الإطار التنسيقي»، الذي يضم أيضا «تحالف دولة القانون» بقيادة نوري المالكي (تسعة وعشرين مقعدا)، و»تحالف قوى الدولة الوطنية» بقيادة عمار الحكيم وحيدر العبادي (تسعةَ عشر مقعدا)، و»تحالف الأساس» بقيادة نائب رئيس البرلمان محسن المندلاوي (تسعة مقاعد)، «وتحالف أبشر يا عراق» بقيادة همام حمودي، زعيم المجلس الأعلى الإسلامي العراقي (أربعة مقاعد).

وعلى الرغم من الثقل السياسي لمقتدى الصدر وحركته ضمن المشهد الشيعي، واللذين شكّلا في الانتخابات السابقة عامل توازن في مواجهة «الإطار التنسيقي»، قاطع الصدر وحركته الانتخابات الحالية، ولم يحصلوا على أي مقاعد في البرلمان الجديد، رغم شعبيتهم الواسعة في انتخابات عام ٢٠٢١، حين حصلوا على ثلاثة وسبعين مقعدا من أصل ٣٢٩ مقعدا في البرلمان.

أشارت النتائج الأولية إلى أن إحدى النتائج السياسية الرئيسية لهذه الانتخابات كانت الهزيمة الواضحة للأحزاب السياسية المرتبطة بالفصائل الشيعية المسلحة الموالية لإيران في العراق. وتشمل هذه الجماعات: «كتلة الصادقون»، الجناح السياسي لـ «عصائب أهل الحق»، بقيادة قيس الخزعلي؛ و»منظمة بدر»، بقيادة هادي العامري؛ و»حركة حقوق»، التي تمثل «كتائب حزب الله» وتخضع لقيادة أبو فداك أو أحمد محسن الحميداوي؛ و»كتائب سيد الشهداء»، الممثلة في البرلمان من خلال «كتلة المنتصرون» بقيادة أبو علاء الوالي؛ و»تحالف خدامات»، الذي يمثل «كتائب الإمام علي» بقيادة شبل الزايدي. وقد حصلت الأذرع السياسية لهذه الفصائل الشيعية المسلحة مجتمعة على ستين مقعدا، ما يشكل حوالي ٣٦ في المئة من إجمالي كتلة « الإطار التنسيقي» البالغة ١٦٥ مقعدا.

يشير فوز قائمة السوداني إلى أن غالبية الناخبين الشيعة العراقيين يرغبون في حماية الخط السياسي الحالي الذي يمثله السوداني. وقد خاض السوداني الانتخابات تحت شعار «العراق أولا «، متجنبتا اتخاذ مواقف طائفية صريحة، ومقدما رسالة تتجاوز الانقسامات العرقية والطائفية. وبناء على ذلك، ركز برنامجه الانتخابي على تحقيق إعادة إعمار مستدامة، وتعزيز الاقتصاد، ومكافحة الفساد، وتوطيد الاستقرار، والأمن. وتتطلب هذه البرامج، بالضرورة، الحفاظ على بيئة مستقرة وآمنة في العراق.

> **بروز مشهد سياسي جديد خطوة مفصلية نحو استعادة الاستقرار السياسي**

وفي هذا السياق، كان أحد أكبر إنجازات حكومة السوداني السابقة قدرتها على منع العراق من الانجرار إلى مواجهة عسكرية بين إسرائيل وإيران، إذ كان كثيرون يخشون أن تؤدي تصرفات ومواقف الميليشيات المسلحة الموالية لإيران إلى جعل العراق الهدف التالي لإسرائيل . كما يؤكد فوز السوداني أن الناخبين الشيعة يفضلون شخصية تكنوقراطية تركز على الرفاهية والخدمات العامة وتتمتع بالقدرة على السعي إلى تسوية استراتيجية عبر الحفاظ على التوازن بين المطالبات العامة بالسيادة والمطالب الدولية لاحتواء نفوذ إيران.

على النقيض من ذلك، ينظر الأعضاء التقليديون في «الإطار التنسيقي» إلى إيران بوصفها الراعيَ الرئيسي للبعد السياسي والأمني والعسكري للشيعة في العراق،

حيث يعتبر بعض أعضائه آية الله علي خامنئي مرجعهم الأساسي في التقليد والزعيم المطلق للإسلام الشيعي العالمي. على الرغم من أن الإطار التنسيقي» تأسس في البداية بوصفه قوة موازنة للكتلة السياسية التي يقودها الصدر بعد انتخابات ٢٠٢١، تطور تدريجيا وبصورة غير رسمية ليصبح أعلى هيئة سياسية واقتصادية وعسكرية لصنع القرار داخل ما يُعرف بـ»البيت الشيعي»، حيث بات يتخذ القرارات المتعلقة بأهم شؤون الدولة.

في غضون ذلك، يمكن اعتبار حركة الصدر إحدى نقاط الضعف في المؤسسة السياسية الشيعية العراقية. إذ يصور الصدر نفسه بوصفه شخصية دينية وسياسية مناهضة للمؤسسة تتنافس مع الفصائل الموالية لإيران التي تقوم بتنظيم مقاطعات وانسحابات جماعية وتعبئة الشوارع، الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف البيت الشيعي بصورة متكررة. ويرى الصدر أن حركته، الأكثر تنظيما وانضباطا، تمتلك القدرة على التدخل لتولي إدارة شؤون الدولة كلما انهارت تحت حكم منافسيه. ويبدو أنه ينتهج استراتيجية طويلة الأمد، هدفها النهائي تشكيل حكومة وفقا لشروطه.

> **كان النظام قائما على نموذج الديمقراطية التوافقية**

موقف السنة في العراق

بعد سنوات من الإرهاب والتمرد وسفك الدماء، تخلى السنة في العراق عن التنافس مع العرب الشيعة على حكم البلاد. ومع ذلك، فإن مقاطعتهم للنظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ – ولا سيما فيما يتعلق بالمشاركة في كتابة الدستور وإنشاء المؤسسات والعمليات السياسية – جعلت من الصعب للغاية على السنّة التعامل بفاعلية مع التعقيدات السياسية. ونتيجة لذلك، لم تحصل التجمعات السياسية السنية الثلاثة الرئيسية – «حـزب تقدم» (ثلاثة وثلاثون مقعدا)، و»تحالف السيادة» (تسعة مقاعد)، و»تحالف عزم» (خمسة عشر مقعدا) – على الأغلبية إلا في الأنبار وصلاح الدين، وهما المحافظتان اللتان تقطنهما أغلبية سنية.

ومن الجدير بالذكر أن القوى السياسية العربية السنية لم تطرح رؤية سياسية واضحة ومتسقة لمستقبل ناخبيها ولا للعملية السياسية الأوسع في العراق بصورة عامة. وعلى العكس من ذلك، اكتفت هذه القوى بإيصال رسائل غير مباشرة حول الجهة التي تراها والتي يحق لها شغل أعلى المناصب السياسية في الدولة. وقد ركزت الرسائل السياسية السنية على إمكانية اندلاع توترات بين الكورد والسنة في العراق، نتيجة عدة عوامل. ويستفيد الكورد، ولا سيما «الحزب الديمقراطي الكردستاني»، من مصادر الدعم الإقليمي ذاتها التي يعتمد عليها العرب السنة، لا سيما تركيا ودول الخليج العربية.

يعتقد العديد من العرب السنة أن دول المنطقة تسعى إلى إضعاف الكورد في العراق، ولا سيما في ظل القضايا الكردية الإقليمية، وكذلك رغبة دول الخليج العربية وتركيا في تعزيز العنصر العربي السني في العراق على حساب الكورد. وفضلا عن ذلك، فإن القضية الحساسة المتعلقة بالمناطق الحدودية المتنازع عليها بين المناطق الأساسية لإقليم كردستان العراق والمحافظات العربية السنّية في العراق ترتبط ارتباطا مباشرا بالكورد والعرب، ولا سيما السنّة، الذين جلبتهم الأنظمة العربية السنّية السابقة للإقامة في هذه المناطق.

مصير الكورد في العراق

في الفترة التي سبقت الانتخابات، انتشرت شائعات حول احتمال قيام «الحزب الديمقراطي الكردستاني»

بمقاطعة الانتخابات، سواء مع الصدر أو من دونه، وذلك احتجاجا على السياسات التي اعتمدها « الإطار التنسيقي» منذ عام ٢٠٢٢ ضد إقليم كردستان، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالنفط والميزانية. غير أنه، وبعد تقييم الكلفة والفوائد، قرر «الحزب الديمقراطي الكردستاني» المشاركة في الانتخابات. وتُظهر نتائج الانتخابات أن «الحزب الديمقراطي الكردستاني» حصل على اثنين وثلاثين مقعدا، ونال عددا من الأصوات يفوق ما حصل عليه أي حزب منفرد آخر في العراق.

قد تمهد نتائج انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر، إلى جانب التحولات الإقليمية الأوسع نطاقا في ميزان القوى، الطريق أمام الكورد لتجاوز مرحلة ما بعد الاستفتاء والاندماج الكامل في العملية السياسية العراقية. وقد شكّل الكورد والعرب الشيعة، بوصفهما مجموعتين معارضتين، عنصرين أساسيين في عمليات بناء الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣، إذ أسهما معا في تشكيل جوهر النظام السياسي وإدارة الدولة في إطار شراكة سياسية. غير أن هذه العلاقة بدأت تتدهور تدريجيا عقب دعم الكورد لتحالف «الحركة الوطنية العراقية « عام ٢٠١٠، إضافة إلى تجاهل الحكومة لبنود دستورية تتعلق بمصالح إقليم كردستان، ما أدى إلى تباعدٍ متزايدٍ تُوِّج بالاستفتاء المصيري على الاستقلال عام ٢٠١٧. وخلال تلك المرحلة، شهد الكورد بصورة مباشرة غياب الدعم من الجهات التي طالما اعتبروها حلفاء تقليديين لهم.

خاتمة

أدى ضعف طهران الجيوستراتيجي في أعقاب تدمير دفاعاتها الأمامية في حرب الاثني عشر يوما ، وصعود نظام عربي سني في سوريا بدعم من تركيا ودول الخليج العربية، إضافة إلى سياسة الرئيس دونالد ترامب الهادفة لتقليص التزامات الولايات المتحدة في العراق، إلى خلق بيئة مقلقة للعديد من الشيعة في العراق. وينبغي أن تدفع هذه التطورات القوى الشيعية المعتدلة إلى انتهاج مسارٍ أكثر استقلالية، عبر تعزيز المؤسسات الديمقراطية والفيدرالية في العراق.

كما تتيح الانتخابات فرصة للكورد لإعـادة بناء تحالفهم مع الأغلبية الشيعية بهدف إدارة شؤون الدولة، إذ سيتعين على الكتل الكردية والعربية السنية الرئيسية أن تتعاون بجدية مع القوى الشيعية المعتدلة لضمان إنجاح الدستور. أما إذا شعرت القوى الشيعية الأكثر تشددا بأن السلطة قد تُسلب من أيدي الشيعة، فقد تستعيد زخمها عبر اتهام المعتدلين بالتفريط بهذه السلطة التي جرت حيازتها بشق الأنـفـس. ويبقى التساؤل مطروحا حول ما إذا كان الكورد، بالشراكة مع التجمعات السياسية العراقية الرئيسية الأخرى، سيتمكنون من العودة إلى المشاركة في العملية السياسية في العراق، وما إذا كان هذا الانخراط المتجدد سيخفف من التهديد الوجودي الذي يواجهونه، وأن يضع حدا للظروف القمعية التي عانوا منها لما يقرب من قرن.

> **لا تزال الدولة تفتقر إلى رؤية شاملة توجه الإجراءات ومسارات التنمية**

*هاجر بشير سعدون، أستاذ مساعد في كلية العلوم السياسية بجامعة دهوك. وتشمل مجالات اهتمامه السياسة في الدول الخاضعة لحكم الأمر الواقع، إضافة إلى الشرق الأوسط بوجه عام

*محمد تترخان، محاضر في كلية العلوم السياسية بجامعة دهوك. وتركز مجالات اهتمامه على العلاقات الدولية في الشرق الأوسط

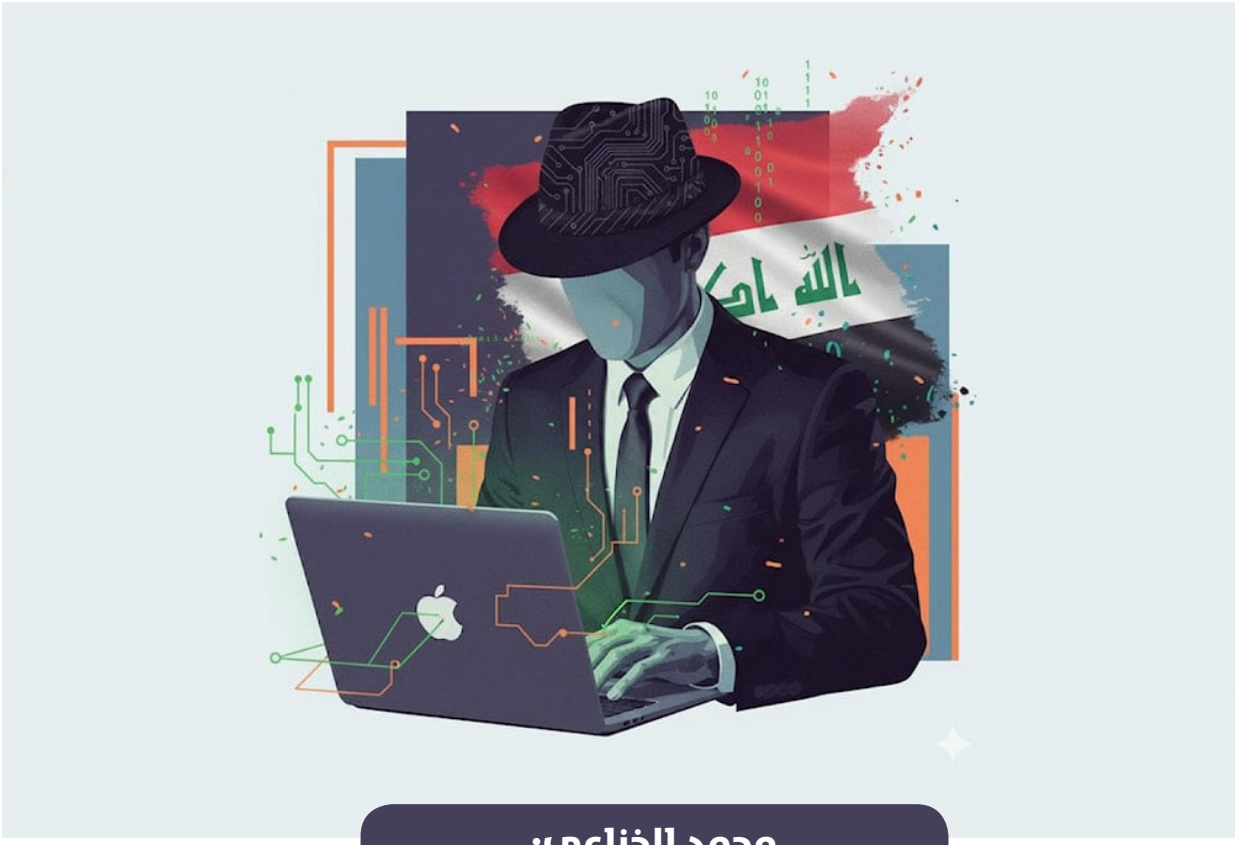

محمد الخزاعي:

الخصم الرقمي «سلاح صامت» يعيد رسم توازنات قوة القرار السياسي

لم تعد أدوات الصراع السياسي في العصر الذكي محصورة في ميادين المناكفات التي تطورت «سلبا» إلى الابتزاز مرورا بالتسريبات والتجسس في التنافس غير النظيف داخل قواعد الشراكة في السياسة التقليدية، بل انتقل بهدوء وفعالية تصاعدية خطرة إلى الفضاء الرقمي، إذ برز مفهوم «الخصم الرقمي» بوصفه سلاحا ناعما عالي التأثير في إدارة المخاطر وتوجيه السلوك العام وصناعة القرار.

فالخصم الرقمي أصبح هو الفاعل سواء أكان على مستوى دولة أم جماعة أم أحزاب أم شبكة مصالح، «تستغل» الأدوات الرقمية والمعلوماتية في الفضاءات السيبرانية والذكاء الاصطناعي للتأثير في الخصوم، من خلال إرباك الوعي، وتفكيك الثقة، وإعادة تشكيل الأولويات العامة من دون إعلان حرب صريحة تعتمد على تحليل البيانات الضخمة، والحملات النفسية الرقمية، والهجمات السيبرانية الموجهة لفرض نوع جديد من إدارة المخاطر، من خلال نقلها إلى الخصم من بوابة: تضخيم الانقسامات، وتوجيه الرأي العام، وإنهاك المؤسسات، أو دفع النظام السياسي إلى اتخاذ قرارات خاطئة أو ارتجالية مبنية على «الترند» ومعلومات مضللة أو حملات تشكيك ممنهجة. ففي البيئة العراقية أصبح الخصم الرقمي يكتسب حساسية

مضاعفة في بلد ما زال في طور استكمال بناء مؤسساته ويعاني هشاشة الثقة بين المواطن والسلطة، ويعيش تعددية سياسية حادة، تشكل ساحة خصبة لهذا النوع من الصراع «الخصم الرقمي».

وتكمن خطورة هذا التحول؛ في أن الفضاء الرقمي لا يعمل بمنطق الصدام المباشر، بل بمنطق التراكم البطيء والتأثير غير المرئي، إذ تُبنى القناعات تدريجيا، وتُعاد صياغة الصور الذهنية عن الدولة ومؤسساتها الدستورية والفاعلين السياسيين، من خلال توجيه الخوارزميات لجعلها تتحكم في ما يَخفى أكثر مما يُرى، وبما يُضخّم وما يُهمّش.

فالخصم الرقمي في راهننا المتصارع، لا يحتاج إلى إسقاط النظام أو شلّ مؤسساته بالقوة، بل يكفيه أن يُضعّف ثقة الجمهور بالقرار وصانعه، وأن يُربك الفواعل السياسية من خلال سيل من الضغوط النفسية والإعلامية المتزامنة، التي تجعل من اتخاذ القرار عملية محفوفة بالمخاطر ما يضطرهم إلى سياسة إطلاق بالونات الاختبار لـ(القرارات) على المنصات الرقمية وإلى أن يراقبوا ردود الافعال التي وبحسبها سيصدر القرار بالصيغة الرسمية أو يُنفى بداعي «منشور مزيف»، وبخاصة حين يُصبح الرأي العام الافتراضي أكثر تأثيرا من الوقائع الميدانية أو التقديرات المؤسسية الرصينة.

وفي هذا المسار الشائك، تتقاطع أدوات الخصم الرقمي مع بنية اجتماعية شبابية محتقنة سلفا، متصلة على مدار الساعة، تعيش في بيئة إعلامية مفتوحة- منفتحة بلا قيود، تفتقر أحيانا إلى مهارات التحقق والتفكيك النقدي للخطاب. ومن هنا تتحول المنصات الرقمية من وسيلة للتعبير والمشاركة إلى مسرح لصناعة الاستقطاب والاستزراع المهجن لجيل رقمي يختزل النقاش العام في ثنائيات حادة، ويعيد تعريف الوطنية والفساد والإصلاح وفق منطق الحملات مدفوعة الأجر، لا وفق معايير الدولة والقانون واحترام عقائد المجتمع.

هذا النمط من الاشتباك الرقمي يعيد بشكل أو بآخر تشكيل مجالات العمل السياسي من القاعدة، ويخلق فاعلين جددا خارج الأطر الحزبية التقليدية، بعضهم مدفوع بحسن نية او مُنقاد للعقل الجمعي، وبعضهم الآخر جزء من شبكات منظمة تعمل على توجيه المزاج العام وفق أجندات محددة ومؤقتة لتحصيل نتائج مؤثرة في عمليات الدفاع والهجوم.

> **تزداد الإشكالية حين يتقاطع مع ضعف الاتصال الاستراتيجي الحكومي**

إنّ المتتبع لمجريات ما يحدث بين الأروقة السياسية سيرى سواء عن قصد أم من دونه، أن «الخصم الرقمي» أصبح جزءا من هذا الفضاء الدخيل على أعراف العمل السياسي التقليدية، إذ باتت المنصات الرقمية تُستخدم كساحات اشتباك سياسي تتداخل فيها الدعاية والتسقيط وتصفية الحسابات، مع مصالح إقليمية ودولية ترى في العراق مجالا مفتوحا لتجريب أدوات التأثير الرقمي في ساحة واقعية خصبة، وبخاصة بعد انعكاس هذه المخاطر على العملية السياسية ومخاض تشكيل الرئاسات الثلاث والكابينة الحكومية، من خلال تضخيم الأزمات وصناعة موجات غضب أو إحباط سريعة، وقد لا تستند دائما إلى وقائع دقيقة بل تعتمد على غياب الوعي الذي قد يقود العملية

السياسية بعد سنوات قليلة نحو مزيد من (الشعبوية الرقمية)، إذ يُقاس النفوذ بعدد الفاعلين الرقميين من المتابعين لا بعمق البرامج، فضلا عن أن التحالفات تُدار تحت ضغط "الترند" لا وفق حسابات الدولة والمصلحة العامة.

وتزداد إشكالية الخصم الرقمي حين يتقاطع مع ضعف الاتصال الاستراتيجي الحكومي، وغياب السردية الوطنية الموحدة القادرة على تفسير القرارات وامتصاص الصدمات.

ففي الفراغ المعلوماتي، تزدهر الشائعات، وتُعاد صياغة الأحداث بما يخدم روايات متناقضة، ويصبح المواطن أسيرا لتدفق متسارع من الأخبار غير المتحقق منها، ما يخلق حالة من الإرهاق الذهني وفقدان اليقين. وعـنـد هذه النقطة، لا يعود الخطر محصورا بالتأثير في الـرأي العام، بل يمتد إلى إضعاف قدرة الدولة على التخطيط طويل الأمد، لأن القرار السياسي يصبح رهينة ردود الأفعال الرقمية الآنية.

غير أن الخصم الرقمي بوصفه أداة- وليس شرا مطلقا. فكما يُستخدم في الإرباك، يُمكن فهمه واستثماره في إدارة المخاطر وبناء المناعة الوطنية، وهنا يبرز دور إدارة الوعي وبخاصة لدى الشباب القادة الذين يشكلون الفاعل الأكثر حضورا وتأثرا في الفضاء الرقمي ومن كلا الجنسين، وليس تحويلهم إلى أدوات مواجهة، بل تمكينهم من فهم آليات التأثير والتفريق بين المعلومة والرواية، وبين النقد المشروع والحرب النفسية، وبناء خطاب رقمي مهني، عقلاني، حيادي، يـوازن بين فضاء الحرية والمسؤولية الوطنية. كما أن الاستثمار في التربية الإعلامية والرقمية، وتطوير وحدات الرصد والتحليل داخل المؤسسات، وبناء شراكات مع النخب الأكاديمية والإعلامية، يمثل مسارا ضروريا لتحويل التحدي إلى فرصة.

إنّ الخصم الرقمي واقع لا يمكن تجاهله، وفي الوقت نفسه لا يمكن أن يكون قدرا محتوما، فما بين السلاح الناعم الذي يهدد الاستقرار، وبين أدوات "رقمية- ذكية" يمكن توظيفها في إدارة المخاطر وبناء الدولة؛ يقف الوعي السياسي والرقمي بوصفه خط الدفاع الأول، لأن مستقبل العملية السياسية العراقية؛ سيتحدد بمدى قدرتها على فهم هذا التحول والتعامل معه بعقلانية فنّ الممكن الاستراتيجي، لا بـردود أفعال آنية، وبخاصة أنّ التجارب المعاصرة تُظهر أن الدول التي نجحت في تحجيم أثر «الخصم الرقمي» لم تعتمد فقط على الحلول التقنية أو التشريعية، بل استثمرت في الإنسان الواعي، القادر على قراءة السياق وتحمّل المسؤولية الوطنية، وتحليل الخطاب، وإدارة الاختلاف من دون الانجرار إلى الاستقطاب.

> **لم تعد أدوات الصراع في العصر الذكي محصورة في ميادين المناكفات**

وفي العراق: يشكل هذا المسار فرصة تاريخية لتحويل الفضاء الرقمي من ساحة استنزاف سياسي إلى مختبر نضج ديمقراطي يقوده شباب يدركون أن القوة الحقيقية في العصر الرقمي ليست في الضجيج، بل في الوعي.

*كاتب ومحلل سياسي عراقي
*الميادين.نت

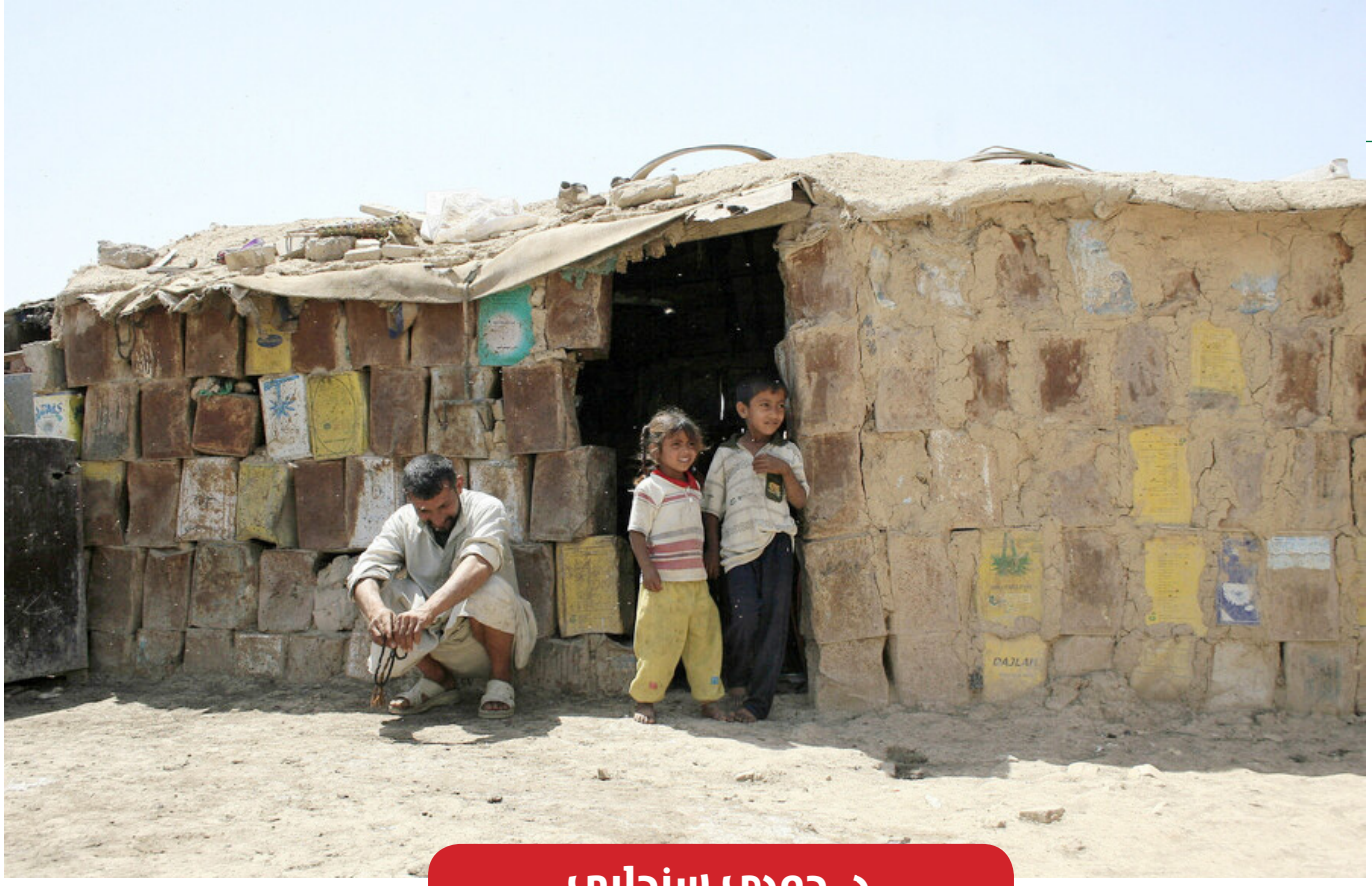

د. حمدي سنجاري

العراق بين ثروة النفط وفقر الإنسان

منذ عام ٢٠٠٣، دخل العراق مسارا اجتماعيا واقتصاديا شديد التعقيد، لم تكن نتائجه مجرد اضطرابٍ سياسي عابر، بل إعادة تشكيلٍ عميقة لبنية المجتمع، كان أبرز ملامحها اتساع التفاوت الطبقي على نحوٍ غير مسبوق. ففي بلدٍ يمتلك واحدة من أكبر الثروات النفطية في العالم، تشكّلت مفارقة قاسية: قلةٌ تزداد ثراء ونفوذا، وأكثريةٌ تكافح يوميا من أجل أساسيات العيش. هذه المفارقة ليست نتاج الصدفة، بل حصيلة تراكم طويل من الحروب، وسوء الإدارة، والفساد، وغياب العدالة الاجتماعية.

قبل ٢٠٠٣، كان المجتمع العراقي قد خرج منهكا من حربٍ طويلة مع إيران، ثم من اجتياح الكويت، أعقبه حصار اقتصادي خانق استمر أكثر من اثني عشر عاما. هذه المراحل أضعفت الطبقة الوسطى، وأفقرت شرائح واسعة من المجتمع، لكنها لم تُنهِ فكرة الدولة الاجتماعية بالكامل. غير أن ما بعد الاحتلال الأمريكي شكّل قطيعة حقيقية؛ إذ ترافقت إعادة تشكيل النظام السياسي مع تدمير واسع للبنية التحتية، وانهيار قطاعات الزراعة والصناعة، وفتح أبواب الاقتصاد أمام الفساد والمحاصصة بدل التخطيط والتنمية.

في هذا السياق، نشأت طبقة سياسية تحوّلت تدريجيا إلى طبقة اقتصادية مغلقة، تمتلك المال والقرار معا. هذه الطبقة لم تعد تُعرَّف بكونها ممثلة لمصالح اجتماعية، بل بوصفها مستفيدة مباشرة من الدولة الريعية، حيث تُعاد توزيع عوائد النفط عبر شبكات النفوذ لا عبر مؤسسات العدالة. وقد انعكس ذلك بوضوح في فشل تطبيق أبسط أدوات المساءلة، مثل مبدأ «من أين لك هذا؟»، الذي تحوّل إلى شعارٍ احتجاجي يتردّد في الشارع، دون أن يجد طريقه إلى التنفيذ الفعلي.

المفارقة الأكثر إيلاما أن العراق، رغم احتياطاته النفطية الضخمة التي تُقدَّر بنحو ١٣٥ مليار برميل، لم ينجح في تحويل هذه الثروة إلى رفاهٍ عام. فبحسب

بيانات البنك الدولي وتقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حتى عام ٢٠٢٥، لا يزال نحو ١٧٫٥٪ من العراقيين يعيشون تحت خط الفقر الوطني، فيما تكشف مؤشرات الفقر متعدد الأبعاد عن أشكال أعمق من الحرمان تشمل التعليم والصحة ومستوى المعيشة. هذه الأرقام لا تعبّر فقط عن عجزٍ اقتصادي، بل عن خللٍ بنيوي في كيفية إدارة الموارد وتوزيعها.

الفساد، في هذا المشهد، ليس ظاهرة جانبية بل ركيزة أساسية من ركائز النظام القائم. فقد وضع العراق نفسه، لسنوات متتالية، ضمن الدول الأكثر فسادا وفق مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية، ما يعني أن المال العام ظلّ عرضة للهدر والنهب في ظل غياب الشفافية وضعف الرقابة البرلمانية والقضائية. هذا الفساد لم يدمّر الثقة بالمؤسسات فحسب، بل عطّل التنمية، وأفشل مشاريع الإعمار، وكرّس اقتصادا ريعيا عاجزا عن خلق فرص عمل حقيقية.

وكان الشباب هم الضحية الأكبر لهذا الواقع. فالبطالة، لا سيما بين الخريجين وأصحاب الشهادات العليا، أصبحت ظاهرة بنيوية، في وقتٍ تُغلَق فيه أبواب الوظائف إلا عبر المحسوبية والانتماء السياسي. وفي المقابل، ازدادت امتيازات الطبقة الحاكمة، وتضخّمت ثرواتها، وتمسكت بالسلطة عبر تشريعات وقوانين صُمّمت على قياسها، ما عمّق الإحساس بالغبن والإقصاء لدى فئات واسعة من المجتمع.

كل ذلك أسهم في تآكل الطبقة الوسطى، التي كانت تمثل تاريخيا صمام أمان للاستقرار الاجتماعي. فمع تراجع القوة الشرائية، وضعف الخدمات العامة، وانحسار فرص العمل المنتج، ذابت هذه الطبقة تدريجيا بين فقرٍ متزايد وثراءٍ فاحش. ونتيجة لذلك، أصبح المجتمع العراقي منقسما على نحوٍ حاد: أقليةٌ مرتبطة بالسلطة والمال، وأكثريةٌ تعيش على إعانات محدودة، مثل البطاقة التموينية، التي لم تعد تضمن الحد الأدنى من

> **نشأت طبقة سياسية اقتصادية مغلقة، تمتلك المال والقرار معا**

الكرامة الإنسانية.

ولا يمكن إغفال أثر السياسات الاقتصادية المفروضة من المؤسسات المالية الدولية، كصندوق النقد والبنك الدوليين، والتي دفعت العراق، بوصفه دولة مثقلة بالديون، نحو تبني سياسات ليبرالية قلّصت دور الدولة الاجتماعي، دون أن تهيّئ اقتصادا منتجا قادرا على استيعاب اليد العاملة. وهكذا، وجد العراق نفسه بين دولةٍ ضعيفة في تقديم الخدمات، وسوقٍ غير قادرة على توليد فرص العمل، في معادلة زادت من هشاشة الفقراء ووسّعت الفجوة الطبقية.

يبدو ان التفاوت الطبقي في العراق اليوم ليس مجرد نتيجة لفشل اقتصادي، بل تعبير عن أزمة حكمٍ شاملة. أزمةٌ جعلت الثروة تتحول من فرصةٍ للتنمية إلى أداةٍ للهيمنة، ومن موردٍ وطني إلى غنيمة سياسية. وبينما تتكرر الوعود بمحاربة الفساد وتحقيق العدالة الاجتماعية، يبقى الواقع شاهدا على اتساع الهوة بين السلطة والمجتمع.

وفي المحصلة، لا يعاني العراق من فقر الموارد، بل من فقر الإدارة والعدالة. فالثروة النفطية، مهما عظمت، لا تصنع مجتمعا عادلا ما لم تُدار ضمن مؤسسات قوية، وتُخضع للمساءلة، وتُوظّف في بناء الإنسان قبل أي شيء آخر. ومن دون معالجة الجذور السياسية والاقتصادية للتفاوت الطبقي، سيبقى العراق عالقا في هذه المفارقة القاسية: بلدٌ غني، وشعبٌ يزداد فقرا.

*صحيفة»الراى اليوم» اللندنية

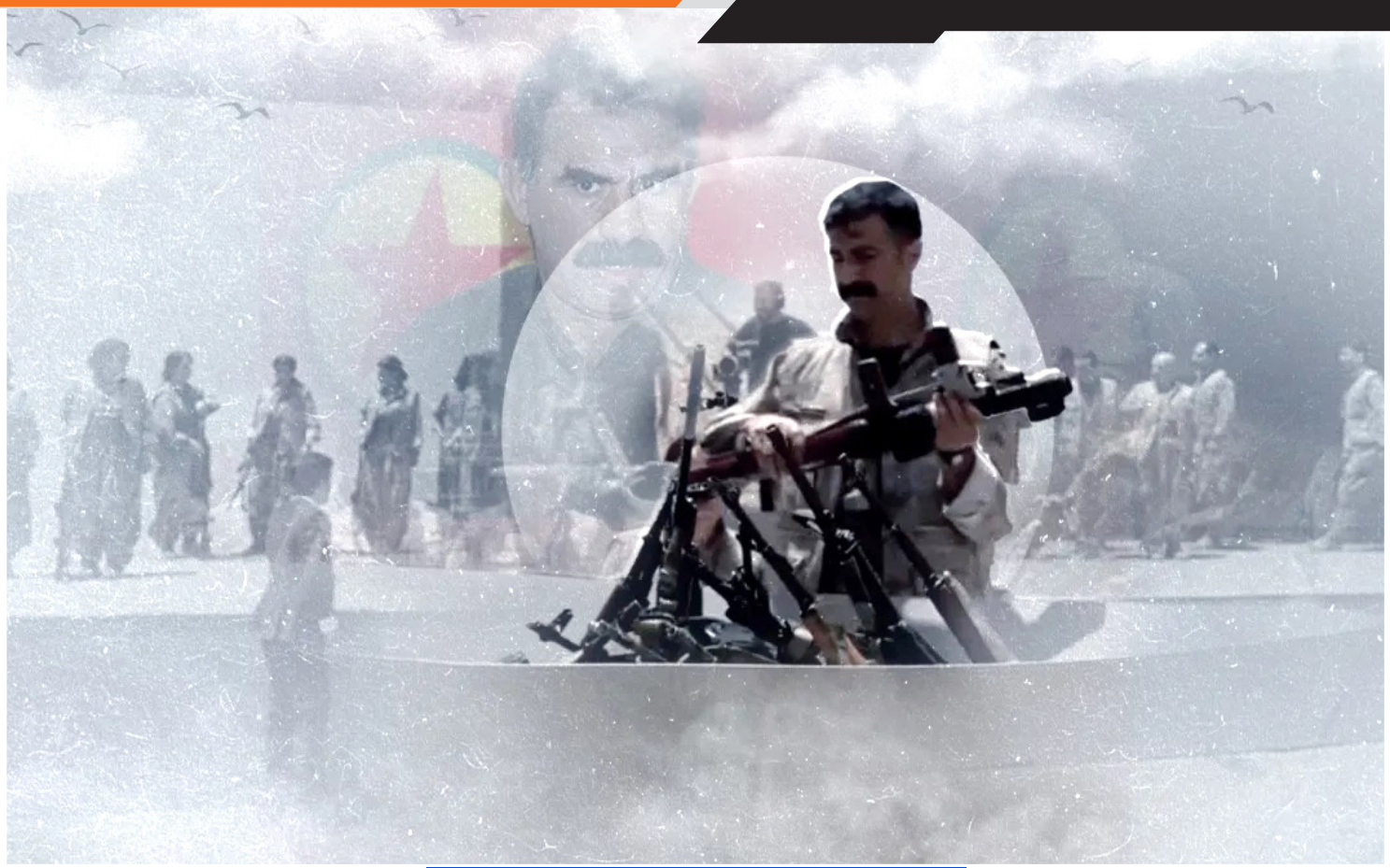

أسعد العبادي:

عملية السلام والديمقراطية... آثار وتداعيات

*صحيفة «روناهي»

ماهي الآثار التي ستترتب على نجاح أو فشل مفاوضات عملية السلام بين الدولة التركية والقائد "عبد الله أوجلان"...

إنه السؤال المهم الذي يلامس قضية حيوية ومؤثرة في مصير تركيا والمنطقة.

عملية السلام بين الحكومة التركية والقائد عبد الله أوجلان، قائد ومؤسس حزب العمال الكردستاني والتي تتمركز حول فكرة حل "القضية الكردية" ودمقرطة تركيا، هي بالفعل أحد الملفات الأكثر تعقيداً وتأثيراً في التاريخ الحديث

لتركيا ودول الجوار الإقليمي إيران، العراق، وسوريا، هذه الدول التي يعيش فيها الملايين من الكرد، والتي تشكل جغرافيتهم التاريخية، هؤلاء المتطلعين للحرية والمجتمع الديمقراطي. ويمثل فيهم القائد عبد الله أوجلان؛ رمزية قيادية وتاريخية تُعقد عليها الآمال لتحقيق الحلم الكردي بالحرية والمواطنة المتساوية في مجتمع ديمقراطي تشاركي.

دعونا نسجل بعض التوقعات في حال نجاح عملية السلام معتمدين على معطيات وتطورات مبادرة السلام والديمقراطية باعتبارها حدثاً تاريخياً فريداً لم يحصل له مثيل طيلة تاريخ تركيا المعاصر منذ تأسيسها في بدايات القرن العشرين وإلى يومنا هذا.

من أبرز هذه التوقعات والتي نجملها على التوالي ابتداءً من المستويات: التركية، الإقليمية، والدولية وكما يلي:

على المستوى الداخلي في تركيا:

استقرار أمني:

سيُنهي عقوداً من الصراع المسلح الذي أودى بحياة عشرات الآلاف، وهدر الموارد، وضعف الاستقرار في المناطق الكرديّة التي تشكل غالبية السكان في الجنوب الشرقي للجمهورية التركية، وهي جغرافيتهم التاريخية.

إصلاحات سياسية ودستورية:

قد تفتح هذه التعديلات الدستورية الباب للاعتراف بالحقوق الثقافية والسياسية للكرد، وتعزز اللامركزية، وتقوي الديمقراطية التشاركية التي استطاع حزب العمال الكردستاني من خلال الأدبيات والمدافعات والأفكار التي زخرت بها مؤلفات المفكر عبد الله أوجلان، والتي تميزت بالغزارة والرصانة الفكرية الفذة، وتناول فيها شؤون السياسة، المجتمع، الاقتصاد، المرأة، البيئة وكافة نواحي الحياة الأخرى، هذه النتاجات الفكرية الثرية، أسهمت في تعبئة الشعب الكردي ومنظماته الشعبية والتفافه حولها خصوصاً في الجانب الفكري، الأيديولوجي والاجتماعي.

نمو اقتصادي:

سيكون هناك فرصة لتنمية المناطق المتأثرة بالصراع، وجذب الاستثمارات، وتقليل الإنفاق العسكري لصالح التنمية، وذلك بعد ما أصاب المناطق الكردية من حرب الإبادة والتهجير القسري وهدم الآلاف من القرى الكردية طيلة الثلاث عقود المنصرمة.

تحسين النسيج الاجتماعي:

قد يخفف نجاح عملية السلام والديمقراطية من حدة الاستقطاب العرقي والقومي داخل المجتمع التركي، ويعزز الانتماء المواطني المشترك وهو ما يُلقي بمسؤولية تاريخية على عاتق الأحزاب التركية القومية الراديكالية لتصحيح تعاطيها السلبي مع القضية الكردية، وأن تنخرط في العملية السلمية لضمان أمن واستقرار تركيا على المدى البعيد والمستدام.

على المستوى الإقليمي:

تأثير إيجابي على دول الجوار:

ستكون تداعيات وارتدادات عملية السلام ذات تأثير إيجابي على الصعد السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية. خاصةً في سوريا والعراق وإيران، حيث وجود الكرد التاريخي وبكثافة، قد يشجع النجاح التركي على حلول تفاوضية بدلاً من الصراع المسلح في تلك الدول؛ ما يؤدي بالنتيجة للاستقرار الإقليمي وتبادل المصالح المشتركة في مجالات التنمية البشرية والاقتصادية.

تقليل التوترات الحدودية:

قد تتعاون تركيا مع الحكومات الإقليمية في مكافحة المجموعات المسلحة، بدلاً من استخدام الورقة الأمنية كذريعةٍ للتدخّلات العسكرية، وهو ما يُثقل كاهل دول الجوار التركي ويثلم سيادتها الوطنية. كما يحصل جراء وجود القواعد التركية على الأراضي العراقية، واحتلالها لمناطق سوريّة ومحاولة – تتريك- بعض هذه المناطق.

تعزيز دور تركيا الإقليمي:

إن نجاح عملية السلام والديمقراطية سيجعل من الدولة التركية وسيطاً موثوقاً للسلام في المنطقة، ونموذج للتسوية السلمية وحل الصراعات العرقية على مستوى الجوار الإقليمي، ماي ُعزز روح الشراكة بين هذه الدول.

على المستوى الدولي:

سيساهم نجاح عملية السلام في تحسين صورة تركيا كدولةٍ قادرة على حل نزاعاتها الداخلية سلمياً، ما يعزز فرص انضمامها للاتحاد الأوروبي (إذا رافقت عملية السلام إصلاحات سياسية) وتعديلات دستورية تنهي مسالة التمييز وتضمن العدالة والمساواة لجميع مواطني الدولة التركية دون تهميش أو إقصاء لأي من شعوب ومكونات الدولة والتحول إلى الإدارات اللامركزية.

تأثير على المنظمات الكردية في الخارج التي يشكل دعمها شرياناً حيوياً لإمداد حركة التحرر الكردستانية بقيادة القائد "أوجلان" بمقومات الاستمرار والصمود.

توقعات غير متفائلة في حال فشل عملية السلام:

على المستوى الداخلي ضمن حدود الدولة التركية:

❋❋عودة العنف: مع احتمالية تصعيد أكبر، وزيادة الخسائر البشرية والمادية، نتيجة لخيبة الأمل وردة الفعل بعد التضحيات الجسيمة التي قدمتها حركة التحرر الكردستانية، وحزب العمال الكردستاني. ومبادرة السلام والديمقراطية التي اعتبرها الكثير من منافسي الحزب بأنها (تنازلات) ربما تقدح بتاريخ الحزب وكفاحه المرير من أجل الحرية.

* *تأجيج المشاعر القومية المتطرفة: ما يهدد التماسك الاجتماعي.

* * تراجع الديمقراطية: قد تعود السياسات الأمنية الصارمة، وتقييد الحريات، وتأجيل الإصلاحات السياسية، وهو مالا يرغب به القادة العقلاء من الجانبين.

* *تدهور اقتصادي: خاصةً في المناطق الكردية، مع هروب الاستثمارات، وزيادة البطالة خصوصاً وإن الاقتصاد التركي يمر اليوم بأسوأ مراحله نتيجة للتضخم وانهيار الليرة التركية أمام الدولار الأمريكي.

على المستوى الإقليمي:

سيؤدي فشل عملية السلام إلى إفراغ مبادرة القائد عبد الله أوجلان التاريخية من محتواها الإنساني، وسيترك تأثيراً سلبياً على استقرار الجوار الإقليمي:

* *هناك احتمالات متوقعة قد تُفسر أطماع تركيا الاقليمية. فربما تتدخل تركيا بشكلٍ عسكري أكثر في سوريا والعراق بحجة ملاحقة من تُسميهم "المنظمات الإرهابية"، وهو أخطر ما يواجه نجاح العملية السلمية، ما يزيد التوتر الإقليمي.

* *تصعيد النزعات الانفصالية: قد تشجع الجماعات الكردية في الدول المجاورة على تبنّي خيارات أكثر تشدداً، كنتيجة لفقدان الثقة بالحكم التركي لعجزه عن اغتنام الفرصة التاريخية الشجاعة للسلام، التي تقدم بها القائد "عبد الله أوجلان".

* *تعقيد حل الأزمات الإقليمية: خاصةً في سوريا، حيث تعتبر القضية الكردية أحد أبرز الملفات الشائكة والمعرقل الأساسي أمام عملية الانتقال إلى سلطة منتخبة من قبل الشعب، وعبور الفترة الانتقالية.

على المستوى الدولي:

* * سينجم عن فشل المبادرة السلمية، والمفاوضات الجارية بين اللجنة البرلمانية التركية من جانب والقائد عبد الله أوجلان من الجانب الآخر عزلة تركيا وتعرضها لانتقادات دولية بسبب انتهاكات حقوق الإنسان في حالة عودة الأعمال القتالية.

* *استمرار عدم الاستقرار سيتحول إلى عامل جذب للمجموعات المسلحة والتطرف في دول الجور الإقليمي، ودول الشرق الأوسط.

ليس آخراً أقول: بأن عملية السلام في تركيا ليست مجرد ملف محلي، بل هي مفتاح للاستقرار الإقليمي، والدولي، وإن نجاحها قد يُغيّر خريطة التحالفات والأزمات في الشرق الأوسط، بينما فشلها قد يفتح أبواباً جديدة من التوتر والعنف، لا سيما في ظل وجود ملايين الكرد الموزعين على أربع دول (تركيا، سوريا، العراق، إيران) وتأثرهم المتبادل بأي تطور في عملية السلام والديمقراطية التي يتطلعون لنجاحها بفارغ الصبر لأنها تمثل مطلبهم التاريخي بالتحرر، والعدالة الإنسانية والمساواة. لكن؛ يجب هنا التوضيح بأن عملية السلام ليست حدثاً منعزلاً، بل هي عملية معقدة تتطلب إرادة سياسية حقيقية، وحواراً شاملاً، ودعماً مجتمعياً، وضمانات دولية أحياناً.

كما أن التداخل بين الملف الكردي والأزمات الإقليمية (خاصةً في سوريا) يجعل المسار أكثر حساسية. إذ إن الإدارة اللامركزية التي يُطالب بها الكرد ممثلين "بقسد"، والإدارة الذاتية تبقى الضامن الوحيد لوحدة سوريا ومستقبل وجودها.

تقرير حزب العدالة يكرر خطابًا مألوفًا حول الدمقرطة والحقوق المشروطة

قدّم حزب العدالة والتنمية، في إطار مسار السلام والمجتمع الديمقراطي، تقريره المؤلف من ٦٣ صفحة إلى اللجنة التي جرى تشكيلها في البرلمان.

وفي التقرير، يتم تعريف القضية الكردية بوصفها قضية دمقرطة، ويُلفت الانتباه إلى أن الإصلاحات القانونية والسياسية تُربط بما بعد «المصادقة والتأكيد» على نزع سلاح حزب العمال الكردستاني (PKK).

ورغم أن حزب العدالة والتنمية يوضح أن حلّ القضية لا يمكن أن يتحقق فقط عبر السياسات الاقتصادية أو الأمنية، إلا أن نزع السلاح يُشار إليه بوصفه "نقطة البداية" للخطوات القانونية التي سيتم اتخاذها في المرحلة الجديدة.

ويؤكد التقرير على ضرورة إطلاع الرأي العام على إدارة المسار، ويدعو إلى التدخل القانوني ضد ما يصفه بـ "المحاولات التي تسعى إلى تدمير المسار".

وحول السياسة الخارجية، تُوصَف الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا بأنها "تهديد للأمن القومي"، وتكرّر الادعاءات المتعلقة بـ "ممر الإرهاب" على الحدود.

ويطالب التقرير بتصفية البُنى التابعة للإدارة الذاتية التي يزعم أنها أُنشئت على صلة بحزب العمال الكردستاني، وبتنفيذ اتفاق ١٠ آذار الذي تم توقيعه مع حكومة دمشق.

ويقرّ التقرير بأن تركيا تكبدت خسائر تُقدَّر بنحو تريليوني دولار نتيجة الصراعات، ويشير إلى أن السلام من شأنه أن يسرّع النمو الاقتصادي.

كما يبيّن التقرير أن القوانين النافذة (قانون مكافحة الإرهاب، قانون العقوبات التركي، قانون أصول المحاكمات الجزائية، وقوانين العقوبات) يمكن مراجعتها، غير أنه يشير إلى أن إعداد قوانين مؤقتة سيكون أكثر أماناً من أجل إدارة المسار وفق مبادئ دولة القانون.

وفي الختام، يدعو التقرير إلى إزالة العوائق أمام السياسة الديمقراطية، وإجراء تعديلات على التشريعات الخاصة بالأحزاب السياسية والانتخابات، وإعداد خارطة طريق واضحة لإدارة المسار.

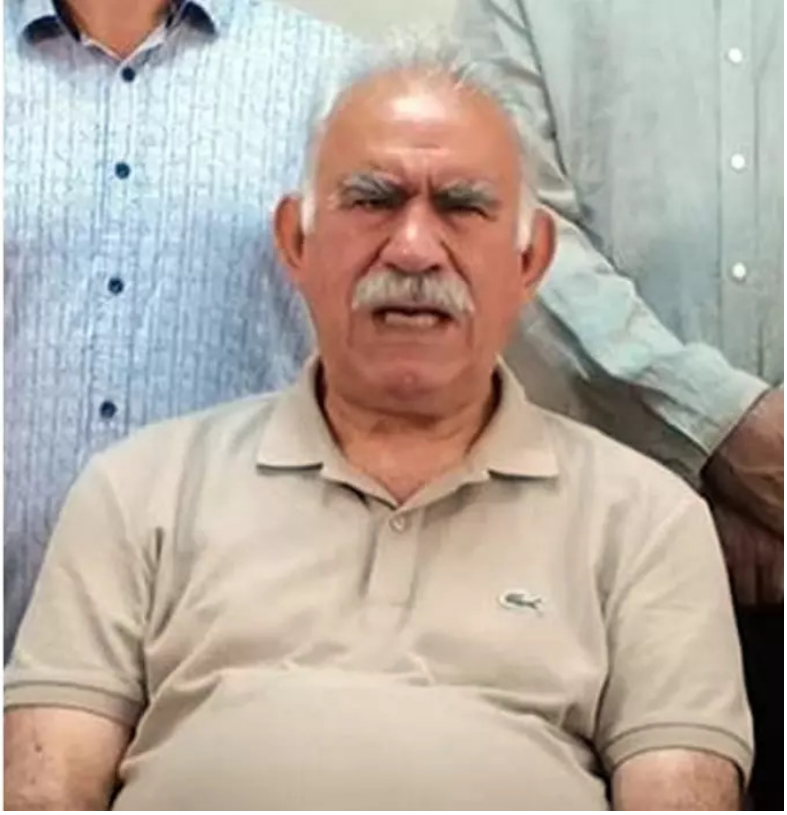

بهجلي: هذا النداء هو المرجع الوحيد الملزم

أنقرة (زمان التركية) – في تصريح لافت أثار تفاعلاً واسعاً في الأوساط السياسية، أعلن زعيم حزب الحركة القومية (MHP)، دولت بهجلي، أنه لا يرى أي مانع قانوني أو ديمقراطي في المسيرة التي يعتزم حزب المساواة الشعبية والديمقراطية (DEM) تنظيمها في مدينة ديار بكر يوم ٤ يناير ٢٠٢٦. وأكد بهجلي أن التجمع والتعبير عن المطالب هو حق يكفله الدستور لكل فرد وحزب سياسي في تركيا.

وشدد بهجلي في بيانه على أن حرية التعبير والتظاهر في الهواء الطلق هي من المبادئ الأساسية للديمقراطية، مشيراً إلى أن تنظيم حزب المساواة الشعبية والديمقراطية (DEM) لهذه المسيرة لا ينبغي أن يُقابل بالمبالغة أو إثارة الجدل.

وأضاف موضحاً: "في ظل تنظيم حزب الشعب الجمهوري (CHP) لـ ٧٥ مسيرة حتى الآن، واجتماع أحزاب أخرى على منصات مختلفة، فإن قيام حزب المساواة الشعبية والديمقراطية (DEM) بخطوة مماثلة هو أمر طبيعي ضمن الأطر القانونية".

وفي نقطة جوهرية، أعرب بهجلي عن تقديره لما وصفه بالخطوات الحاسمة التي يتخذها حزب المساواة الشعبية والديمقراطية (DEM) نحو التحول إلى "حزب تركي" (منخرط في النسيج السياسي الوطني).

ومع ذلك، حذر من أن المطالبة بالإفراج عن زعيم حزب العمال الكردستاني، عبد الله أوجلان، قد تتناقض مع المسار السلمي، مشيراً إلى أن أي موقف يخالف التفاهمات السابقة قد يعرقل هدف الوصول إلى "تركيا بلا إرهاب".

فجّر بهجلي مفاجأة من العيار الثقيل عندما ادعى أن نداء "القيادة المؤسسة" لحزب العمال الكردستاني (في إشارة إلى أوجلان) الصادر في ٢٧ فبراير ٢٠٢٥، لم يتضمن أي مطلب صريح بالحرية أو الخروج من السجن.

واعتبر بهجلي أن هذا النداء هو "المرجع الوحيد الملزم"، داعياً حزب المساواة الشعبية والديمقراطية (DEM) ومكوناته إلى عدم طمس ذلك النداء أو تجاوزه بمطالب سقفها أعلى مما حدده أوجلان لنفسه.

واختتم زعيم الحركة القومية تصريحاته بتوجيه تحية محملة بالمودة والاحترام إلى أهالي ديار بكر، واصفاً المسيرة المرتقبة بأنها "تطور عادي" لا ينبغي تحميله معاني استثنائية أو تداعيات خطيرة ما دامت تلتزم بالقانون، مجدداً دعوته للتركيز على إنهاء ملف الإرهاب بشكل نهائي."

خارطة السلام و خيار نقل قيادات PKK إلى إمرالي

موقع «T24» التركي/الترجمة والتحرير / محمد شيخ عثمان

تقرير خاص :جانسو تشامليبل:يبلغ عدد من تصنفهم الدولة على أنهم قيادات في حزب العمال الكردستاني نحو ٢٠٠ شخص. وتبين أن قسما كبيرا من هؤلاء يرغبون في العودة إلى تركيا والظهور ضمن الساحة السياسية القانونية والديمقراطية. لهذا السبب بدأ الجانب الحكومي البحث عن صيغة جديدة.

وبينما تطرح أفكار وسيناريوهات مختلفة، بدأ النقاش حول خيار نقل الكادر القيادي الأعلى في PKK إلى جزيرة إمرالي. وأكدت مصادر تحدثت إليها أن هذا الخيار مطروح بجدية على الطاولة، ويجري بحثه ضمن إطار يشمل عبدالله أوجلان أيضا.

في مراسم تسليم السلاح الرمزية التي نظمها PKK في ١١ تموز، شارك مسؤولون من تركيا بصفة مراقبين.

بالنسبة لتركيا، فإن عام ٢٠٢٥ تميز بلا شك بأمرين أساسيين، أحدهما العتبات التي جرى تجاوزها في المسار الذي تسميه الحكومة «تركيا بلا إرهاب».

فبعد دعوة أوجلان في ٢٧ شباط تحت عنوان «نداء السلام والمجتمع الديمقراطي»، أقدم PKK، وبسرعة غير متوقعة، خلال أربعة أو خمسة أشهر، على خطوات ذات طابع رمزي عال باتجاه حل نفسه. إلا أن الدولة، التي يفترض أنها انطلقت في هذا المسار بناء على نوع من القبول المسبق، تبدو متوترة وبطيئة في تنفيذ الخطوات القانونية التي تحملت مسؤوليتها.

وبعد عشرين يوما فقط من دعوة ٢٧ شباط التي أطلقها أوجلان ونجح إلى حد ما في فرضها على تنظيمه، جاءت عملية بلدية إسطنبول الكبرى، وما تلاها من عمليات وتوقيفات أدخلت البلاد في ما يشبه حالة طوارئ جديدة. وهو ما جعل صدقية المبادرة التي قدمها معسكر السلطة كمشروع «سلام داخلي» موضع تساؤل.

من المعروف أن أحد العوامل التي تبطئ خطوات أنقرة هو مستقبل قوات سوريا الديمقراطية التي تشكل وحدات حماية الشعب عمودها الفقري. فتصميم المسار

بالتوازي مع تطورات الساحة السورية أفضى إلى نتائج حتمية. وأصبح اندماج قسد بشكل ما في الجيش المركزي السوري الجديد نقطة ارتكاز لإقناع الرأي العام التركي بمشروع «تركيا بلا إرهاب».

وقد جرى الترويج المتكرر والقوي، وأحيانا بصيغة أقرب إلى الإنـذار، لرسالة مفادها أن «قسد ستفكك»، إلى درجة أن الجهات الرسمية نفسها هي التي وجهت كل الأنظار إلى هذا الملف. وفي تقرير اللجنة الذي رفعه حزب العدالة والتنمية إلى الرئيس رجب طيب أردوغان، جرى تسجيل أن أحد «العتبات المبدئية» للانتقال إلى التعديلات القانونية التي ينتظرها طرف PKK هو التزام قسد باتفاق ١٠ آذار.

ورغم أن أنقرة تناور بهامش واسع، فإن توقع تحرك قسد بالوتيرة التي تنتظرها أنقرة، أو تبني الولايات المتحدة فورا وبشكل كامل خط توماس بـاراك، ليس واقعيا في وقت بدأت فيه هجمات داعش بالتصاعد داخل سوريا وخارجها. ومن المرجح أن يشهد هذا المسار مزيدا من المد والجزر.

في هذه الأثناء، نشر موقع «أودا تي في » قبل يومين خبرا أعلن فيه «الانتقال إلى مرحلة جديدة في مسار الحل».

الجزء الذي لفت انتباه وسائل الإعلام الأخرى كان أن بناء المسكن الجديد في إمرالي، المعروف أنه مخصص لأوجلان، أوشك على الانتهاء. وبطبيعة الحال، اشتعلت ردود الفعل على وسائل التواصل الاجتماعي. واضطرت المديرية العامة للسجون التابعة لوزارة العدل إلى إصدار بيان أكدت فيه أنه «لا يوجد بناء أو تخصيص فيلا أو مسكن خاص في سجن إمرالي». غير أن المعلومات المتوفرة تشير إلى أن أوجلان سيحصل قريبا على مبنى أوسع بكثير من القسم الذي يقيم فيه حاليا، مع إمكانات تواصل أوسع.

أما الجزء الأقل لفتا للانتباه في خبر أودا تي في، فكان

> **بدأ النقاش حول خيار نقل الكادر القيادي الأعلى في PKK إلى إمرالي**

الادعاء بأن نقل الكادر القيادي المكون من ٢٠٠ شخص في PKK إلى سجن إمرالي يأتي ضمن حزمة «العودة إلى الوطن». أي أن الدولة تدرس بجدية نقل القيادات العليا، وفي مقدمتهم مجلس قيادة KCK الموجود حاليا في دول مختلفة، إلى تركيا ووضعهم قرب أوجلان.

تؤكد المصادر أن عدد الأشخاص المصنفين كقيادات في PKK يبلغ نحو ٢٠٠. وعند انطلاق مشروع «تركيا بلا إرهاب»، كان التصور العام أن يتم إرسال هؤلاء تدريجيا إلى دول ثالثة مثل النرويج والسويد وجنوب إفريقيا. لكن تصريحات الرئيسة المشاركة لمجلس قيادة KCK بسه هوزات، التي قالت فيها «نريد قوانين حرية لا عفوا»، كشفت عن واقع جديد. فالغالبية من هؤلاء باتت ترغب في العودة إلى تركيا والمشاركة في الحياة السياسية القانونية، ما دفع الدولة إلى البحث عن صيغة مختلفة.

وفي إطار هذه النقاشات، برز خيار نقل الكادر القيادي الأعلى في PKK إلى جزيرة إمرالي. وأكد المعنيون أن هذا الخيار يعد الأقوى حاليا، ويجري بحثه ضمن إطار يشمل أوجلان نفسه.

هـل سيقبل ٤٠ إلـى ٥٠ اسما بالذهاب إلى إمرالي؟

تشير المعطيات إلى أن بعض القيادات العليا في PKK تنظر بإيجابية إلى خيار إمرالي، وهي مستعدة لقضاء ما لا يقل عن ثلاث سنوات في سجن إمرالي. غير أن الدولة لا تتوقع أن يقبل جميع نحو ٢٠٠ قيادي بهذا

> كل ما يطرح اليوم هو خيارات وسيناريوهات ومشاريع قوانين

الخيار. لكن من يروجون لهذه الصيغة يعتقدون أن موافقة ٤٠ إلى ٥٠ شخصا، يحظون أيضا بموافقة أوجلان، قد تكون كافية لنجاحها.

وإذا قبلت مجموعة من القيادات بهذا السيناريو، في مرحلة تشهد فيها ظروف تواصل أوجلان نوعا من الانفراج، فسيكون السؤال الأول المطروح: هل سيتمكن أوجلان من اللقاء المنتظم مع قيادات PKK الموجودة على الجزيرة نفسها؟

كبح تأثير أجهزة الاستخبارات الخارجية

قد تتكاثر الأسئلة، لكن من السهل توقع حجم الجدل الذي قد يثيره مثل هذا الخيار في الرأي العام. ومع ذلك، يرى من يطرحون هذه الصيغة داخل الدولة أن من شأنها تقليص تأثير أجهزة الاستخبارات الأجنبية على المسار. كما أن أحد الدوافع الرئيسية هو منع القيادات من اتخاذ مواقف أو إطلاق تصريحات مستقلة عن أوجلان.

ويبدو أن التصريحات الأخيرة لكل من بسه هوزات ودوران كالكان ومراد قره يلان أثارت مخاوف من أن تؤدي إلى تفجير المسار. ولهذا يجري أيضا بحث خيار تعيين ناطق باسم أوجلان، وتشير المصادر إلى أن صبري أوك قد يكون الأنسب لهذه المهمة بحكم قربه من أوجلان وأسلوبه الدبلوماسي.

من جهة أخرى، تفيد حسابات الدولة بأن عدد عناصر PKK الذين سيشملهم ما يسميه زعيم حزب الحركة القومية دولت بهجلي «قانون السلام»، ويقدمه بدعم من حزب DEM، يبلغ نحو ١٨ ألف شخص. ومن هؤلاء، يوجد حاليا ٤٥٠٠ فقط في السجون التركية، فيما يتوزع الباقون بين العراق وسوريا وأوروبا.

تنظيم قانوني غير مفتوح

تشدد الدولة على أن الترتيب القانوني المقترح مستوحى من قانون صدر عام ١٩٢٨، مع التأكيد على أنه إجراء مؤقت وخاص وليس مفتوحا. وسيكون على الراغبين في الاستفادة منه التقدم بطلب خلال ستة أشهر.

وبحسب المسودة المتداولة، سيتم اعتماد نظام الإفراج المشروط أو تأجيل العقوبة لمدة ثلاث سنوات. وإذا عاد المستفيد إلى ارتكاب جريمة خلال هذه المدة، فسيتم تنفيذ العقوبات المؤجلة مع الجديدة.

كما سيعاد تقييم عقوبات السجن المؤبد المشدد على أساس ١٢ عاما، والمؤبد على أساس ١٠ أعوام، فيما سيتم تأجيل العقوبات التي تقل عن ١٠ سنوات مباشرة. وباعتبار التنظيم «منحلا»، ستلغى جريمة العضوية، وسيطلق سراح من لم يشاركوا في أعمال عنف أو نشاطات مسلحة.

في المحصلة، كل ما يطرح اليوم هو خيارات وسيناريوهات ومشاريع قوانين تضعها البيروقراطية أمام الرئيس أردوغان. ولا يزال من غير الواضح أي خيار سيوافق عليه ومتى. ويبقى السؤال الكبير: هل ستقبل نسبة معتبرة من قيادات PKK بالذهاب إلى السجن في المرحلة الأولى؟ أسئلة كثيرة مرشحة لأن تجعل عام ٢٠٢٦، مثل ٢٠٢٥، عاما بالغ التعقيد.

*جانسو تشاملیبل صحفية وكاتبة تركية متخصصة في الشؤون السياسية والخارجية. تخرجت في قسم العلوم السياسية والإدارة العامة من جامعة الشرق الأوسط التقنية، وحصلت على درجة الماجستير في الصحافة الدولية من جامعة كارديف في بريطانيا. حملت أطروحتها للماجستير عام ٢٠٠٢ عنوان «الإعلام التركي وإشكالية الرقابة الذاتية».

ضربات انتقامية امريكية ضد «داعش» في سوريا

أعلن الرئيس الامريكي دونالد ترمب الجمعة، أنه وجه «ضربة انتقامية قوية جدا» ضد تنظيم «داعش» في سوريا، في أعقاب هجوم وقع قبل نحو أسبوع، أسفر عن مقتل جنديين امريكيين.

وبعد وقت قصير من إعلان «البنتاغون» إطلاق عملية عسكرية واسعة النطاق، كتب الرئيس الامريكي على منصته «تروث سوشيال»: «نوجه ضربات قوية جدا ضد

معاقل تنظيم (الدولة الإسلامية) في سوريا».

من جانبه، قال وزير الدفاع الامريكي بيت هيغسيث عبر «إكس»: «بدأت القوات الامريكية عملية (ضربة عين الصقر) في سوريا للقضاء على مقاتلين وبنى تحتية ومواقع تخزين أسلحة لتنظيم (الدولة الإسلامية)»، وفق ما نقلته «وكالة الصحافة الفرنسية».

ووصف هيغسيث العملية بأنها «رد مباشر» و«إعلان انتقام»، بعد الهجوم الذي أسفر عن مقتل ٣ امريكيين؛ هم جنديان ومترجم في سوريا السبت، قائلا: «اليوم طاردنا أعداء لنا وقتلناهم. الكثير منهم. وسنواصل ذلك».

سنتكوم: ضرب أكثر من ٧٠ هدفا

وأعلنت القيادة الوسطى الامريكية (سنتكوم) في بيان، «ضرب أكثر من ٧٠ هدفا في أنحاء وسط سوريا بواسطة طائرات مقاتلة ومروحيات هجومية ومدفعية».

وحدد بيان «سنتكوم» بدء العملية عند الساعة ١٦:٠٠ الجمعة بتوقيت واشنطن (٢١:٠٠ ت.غ)، مضيفا أنه تم استخدام «أكثر من ١٠٠ نوع ذخيرة موجهة بدقة» ضد مواقع يسيطر عليها تنظيم «داعش».

وأفاد مصدر أمني سوري بأن غارات جوية نُفذت في البادية بريف مدينة حمص، وفي مناطق ريفية قرب دير الزور والرقة، وفق «وكالة الصحافة الفرنسية».

وأفاد مسؤول محلي بأن الانفجارات أعقبها «سقوط شظايا من نيران متوسطة العيار» في البادية جنوب غربي الرقة.

وبعد وقت قصير من الغارات الجوية الامريكية، أكدت وزارة الخارجية السورية في بيان السبت، «التزام سوريا الثابت بمكافحة تنظيم (داعش)، وضمان عدم وجود ملاذات آمنة له في الأراضي السورية».

وأكدت أن السلطات السورية «ستواصل تكثيف العمليات العسكرية ضد التنظيم في جميع المناطق التي يهددها».وأشارت «سنتكوم» إلى أنه منذ هجوم السبت على قواتها، «نفذت الولايات المتحدة والقوات المتحالفة معها ١٠ عمليات في سوريا والعراق أسفرت عن مقتل أو اعتقال ٢٣ عنصرا إرهابيا»، من دون تحديد التنظيمات التي ينتمي إليها المسلحون.

وتم التعرف على هوية منفذ الهجوم الذي قتل ٣ امريكيين في منطقة تدمر، وهو عنصر في قوات الأمن كان من المقرر فصله بسبب اعتناقه «أفكارا تكفيرية أو متطرفة»، وفق

المتحدث باسم وزارة الداخلية. وهذا الحادث هو الأول من نوعه منذ أن أطاح تحالف فصائل معارضة نظام بشار الأسد في ديسمبر (كانون الأول) من العام الماضي، وأعاد إحياء علاقات البلاد مع الولايات المتحدة.

وانضمت دمشق رسميا إلى التحالف الدولي ضد تنظيم «داعش» خلال زيارة الرئيس السوري أحمد الشرع، إلى واشنطن الشهر الماضي.

وتنتشر القوات الامريكية في سوريا بشكل رئيسي في مناطق سيطرة المقاتلين الكورد بشمال وشمال شرقي البلاد، إضافة إلى قاعدة التنف قرب الحدود مع الأردن، حيث تركز واشنطن وجودها العسكري على مكافحة التنظيم ودعم حلفائها المحليين.

بيان لقوات سوريا الديمقراطية حول الضربات الامريكية

وأصدرت القيادة العامة لقوّات سوريا الديمقراطية، فجر اليوم، بيانا إلى الرأي العام، بخصوص الضربات الامريكية ضد أوكار داعش في سوريا.

تقدّمت القيادة العامة لقوات سوريا الديمقراطية بخالص التقدير للقوات الامريكية وقوات التحالف الدولي على الضربات الجوية والصاروخية الدقيقة التي استهدفت أوكار مرتزقة داعش في سوريا خلال الساعات الماضية. وأكدت: «إنّ هذا الدعم الجوي المتواصل يمثّل عاملا حاسما في منع التنظيم من إعادة تجميع خلاياه أو استعادة نشاطه التخريبي».

أوضحت القوات عبر البيان: «لقد أثبتت التجربة أنّ الحرب على الإرهاب لا يمكن أن تتوقف أو تتباطأ، فداعش ما يزال يشكّل تهديدا مباشرا لأمن واستقرار المنطقة، ويعمل على استثمار أي فراغ أو تراخي في الجهود العسكرية والأمنية. ومن هنا نؤكد على أهمية استمرار العمليات المشتركة حتى القضاء الكامل على التنظيم وقدراته».

وأكدت القيادة العامة لقوات سوريا الديمقراطية بأنه وخلال العام الجاري، نفّذت قواتهم مئات العمليات الأمنية والعسكرية ضد خلايا داعش، وتمكّنت من اعتقال قيادات خطرة وتفكيك مجموعات نشطة بدعم مباشر من التحالف الدولي، سواء عبر الإسناد الجوي أو المعلومات الاستخباراتية. وإنّ هذا التنسيق المشترك وتبادل المعلومات أثبت فعاليته وأظهر أن الشراكة الفعّالة هي الطريق الوحيد لإزالة التهديد.

وجددت قوات سوريا الديمقراطية التزامها الكامل بمواصلة الحرب على داعش، والدفاع عن الاستقرار وحماية المدنيين، وتطوير التعاون مع جميع الأطراف التي تحارب «الإرهاب» في كل ما يخدم أمن المنطقة والعالم.

دمشق و«قسد» تقتربان من اتفاق أمني

موقع(جيروزاليم بوست) / الترجمة والتحرير : محمد شيخ عثمان

تشير تقارير متزايدة من سوريا إلى أن الحكومة السورية في دمشق وقوات سوريا الديمقراطية (قسد)، المدعومة من الولايات المتحدة والمتمركزة في شرق البلاد، تقتربان من إحراز تقدم باتجاه *دمج قواهما الأمنية*.

وحتى ظهر يوم الخميس، لم يصدر أي تأكيد رسمي بشأن التوصل إلى اتفاق، وذلك بعد عام كامل من المحادثات. ويأتي هذا التطور عقب لقاء جمع قائد «قسد» مظلوم عبدي بالرئيس السوري أحمد الشرع في آذار/مارس الماضي، جرى بالتنسيق مع القيادة المركزية الامريكية (سنتكوم)، في إطار مسار يُفترض أن يقود إلى إدماج «قسد» ضمن المنظومة الأمنية السورية الجديدة.

غير أن هذا المسار واجه عقبات متكررة منذ ذلك الحين. ففي كل شهر تقريبا تتداول أنباء عن تقدم محتمل، سرعان ما تعقبها انتكاسات. ومؤخرا، اندلعت اشتباكات بين مجموعات مسلحة مدعومة من دمشق وقوات «قسد» قرب نهر الفرات، شملت—بحسب «قسد»—هجوما بطائرة مسيّرة استهدف مواقعها.

في الوقت نفسه، لا يزال تنظيم «داعش» يشكل تهديدا مستمرا لسوريا. فقد قُتل جنديان امريكيان ومترجم في ١٣ كانون الأول/ديسمبر قرب تدمر، في حادثة جاءت في سياق تعاون ناشئ بين الولايات المتحدة وقوات الأمن السورية الجديدة.

وأثار هذا الهجوم تساؤلات حول وتيرة واتساع الشراكة الأمنية المقبلة، في وقت تواصل فيه واشنطن شراكتها الممتدة منذ ما يقرب من عقد مع «قسد».

مؤشرات على اتفاق أولي

في هذا السياق، أفاد حساب «اتصالات شمال وشرق سوريا» على وسائل التواصل الاجتماعي—الذي يتابع تطورات المناطق الخاضعة لسيطرة «قسد»—بحدوث تقدم ملموس، وسط شائعات استمرت أياما حول إعلان وشيك. وذكر الحساب أن «اتفاقا أوليا جرى التوصل إليه للإبقاء على ثلاث فرق تابعة لقوات سوريا الديمقراطية ضمن الهيكل العسكري للجيش

السوري»، مشيرا إلى أن «نقاشات فنية ما تزال جارية عبر لجان متخصصة من الطرفين لبحث التفاصيل المتعلقة بالأدوار والبنية التنظيمية، ضمن مسار يُتوقع أن يشهد خطوات عملية خلال الفترة المقبلة».

هل سيشمل الدمج فرقا مستقلة لـ«قسد»؟

تكتسب هذه النقطة أهمية خاصة، إذ ترددت على مدى أشهر أنباء تفيد بأن عملية الدمج قد تشمل عدة فرق من مقاتلي «قسد». وتضم القوات نحو ٨٠ ألف مقاتل ومقاتلة٭ ٭ تلقّى بعضهم تدريبا وتجهيزا من الولايات المتحدة.

وأضاف التقرير أن «هذا المسار يحظى بدعم دولي واضح، ويدفع باتجاه حل سياسي قائم على الحوار، باعتباره الخيار الأكثر واقعية لضمان الاستقرار»، مؤكدا أن «أي تقدم ملموس يتطلب تجنب التصعيد الإعلامي وخطاب الكراهية، والتركيز على الفهم المتبادل والشراكة بوصفهما الطريق الوحيد لبناء حل مستدام في سوريا».

تفاصيل محتملة للترتيبات الأمنية

حتى ظهر الخميس، لم تصدر بيانات رسمية عن «قسد» أو عن «مجلس سوريا الديمقراطية» (مسد)، الذراع المدنية للقوات. إلا أن الباحث المتخصص بالشأن السوري جوشوا لانديس—أستاذ كرسي «ساندرا ماكي» بجامعة أوكلاهوما ومدير مركز دراسات الشرق الأوسط—نشر معلومات عن اختراق في محادثات دمشق–«قسد»، نقلا عن مجلة ٭Syria in Transition٭ الشهرية ثنائية اللغة.

وبحسب ما أورده لانديس، فإن «قسد» ستواصل عملها كقوة موحدة، لكنها ستُعاد هيكلتها في ثلاث فرق مميزة:

١. فرقة حرس الحدود، تتولى تأمين الحدود الشمالية الشرقية لسوريا.

٢. فرقة نسائية، تحافظ على تشكيلات «قسد» القتالية النسائية القائمة.

٣. فرقة لمكافحة الإرهاب، تنسق مباشرة مع الحكومة السورية في العمليات ضد الجماعات المتطرفة.

وأشار التقرير إلى بند لافت ينص على عدم السماح لأي وحدات من جيش دمشق أو أجهزتها الأمنية بدخول شمال شرقي سوريا، بما يعني فعليا الحفاظ على مستوى من السيطرة الذاتية لـ«قسد» على المنطقة.

قبول مبدئي من دمشق

وفي تطور ذي صلة، أفاد حساب ٭Syria in Transition٭ يوم الأربعاء بأن وزير الدفاع السوري مرهف أبو قصرة أبلغ رسميا «قسد» بموافقة دمشق على شروط اتفاق شفهي سابق كان قد أقرّه الرئيس أحمد الشراع قبل زيارته الأخيرة إلى الولايات المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر، وذلك وفق مصادر مطلعة على المراسلات.

استمرار الدور الامريكي

في المقابل، أعلنت القيادة المركزية الامريكية الأربعاء أن القوات الامريكية وشركاءها في سوريا نفذوا نحو ٨٠ عملية منذ تموز/يوليو استهدفت عناصر إرهابية، بما في ذلك فلول تنظيم «داعش»، كانت تشكل تهديدا مباشرا للولايات المتحدة ولمصالحها في الخارج.

وبين مؤشرات التقدم والانتكاسات المتكررة، يبقى مسار الاتفاق الأمني بين دمشق و«قسد» مفتوحا على احتمالات متعددة، وسط ترقب لما إذا كانت الأشهر المقبلة ستشهد خطوات عملية تكرّس هذا التقارب، أم تعيد إنتاج حالة الجمود وعدم اليقين.

مساع متسارعة لإنقاذ اتفاق "قسد" ودمشق

وكالة رويترز: قال عدة أشخاص بين مشاركين ومطلعين على محادثات لدمج قوات كردية مع الدولة السورية إن مسؤولين سوريين وكوردا وامريكيين يسعون جاهدين لإظهار تقدم في اتفاق متعثر قبل المهلة المحددة بنهاية العام.

وذكرت مصادر سورية وكردية وغربية تحدثت إلى رويترز أن المناقشات تسارعت في الأيام القليلة الماضية على الرغم من تزايد الإحباط بسبب التأخير، وحذر بعضهم من أن تحقيق انفراجة كبيرة أمر غير مرجح.

وقال خمسة من المصادر إن الحكومة السورية الانتقالية أرسلت مقترحا إلى قوات سوريا الديمقراطية التي يقودها الكورد وتسيطر على شمال شرق البلاد.

وأضاف أحد المسؤولين السوريين ومسؤول غربي وثلاثة مسؤولين كورد أن دمشق عبرت في الاقتراح عن انفتاحها على أن تعيد قوات سوريا الديمقراطية تنظيم مقاتليها، وعددهم نحو ٥٠ ألف مقاتل، في ثلاث فرق رئيسية وألوية أصغر ما دامت ستتنازل عن بعض سلاسل القيادة وتفتح أراضيها لوحدات الجيش السوري الأخرى.

"حفظ ماء الوجه"

ولم يتضح ما إذا كانت الفكرة ستمضي قدما أم لا، وقللت عدة مصادر من احتمالات التوصل إلى اتفاق شامل في اللحظات الأخيرة، قائلة إن هناك حاجة إلى مزيد من المحادثات. ومع ذلك، قال مسؤول في قوات سوريا الديمقراطية "نحن أقرب إلى اتفاق أكثر من أي وقت مضى".

وقال مسؤول غربي ثان إن أي إعلان في الأيام المقبلة سيكون هدفه جزئيا "حفظ ماء الوجه" وتمديد المهلة والحفاظ على الاستقرار في دولة لا تزال هشة بعد عام من سقوط الرئيس السابق بشار الأسد.

وذكرت معظم المصادر أن من المتوقع ألا يرقى أي

شيء، تفرزه هذه المساعي، إلى مستوى الاندماج الكامل لقوات سوريا الديمقراطية في الجيش ومؤسسات الدولة الأخرى بحلول نهاية العام، وهو المنصوص عليه في اتفاق تاريخي بين الجانبين في ١٠ مارس.

ويهدد الفشل في رأب الصدع الأعمق المتبقي في سوريا بإشعال صدام مسلح قد يعرقل خروجها من حرب استمرت ١٤ عاما، وربما يستدرج تركيا المجاورة التي تهدد بالتدخل ضد المقاتلين الكورد الذين تعتبرهم إرهابيين.

ويتبادل الجانبان الاتهامات بالمماطلة والتصرف بسوء نية. فقوات سوريا الديمقراطية لا ترغب في التخلي عن الحكم الذاتي الذي فازت به باعتبارها الحليف الرئيسي للولايات المتحدة خلال الحرب، التي سيطرت بعدها على سجون تنظيم الدولة الإسلامية وموارد النفط الغنية.

وقالت عدة مصادر إن الولايات المتحدة، التي تدعم الرئيس السوري أحمد الشرع وتحث على دعم عالمي لحكومته الانتقالية، نقلت رسائل بين قـوات سوريا الديمقراطية ودمشق وسهلت المحادثات وحثت على التوصل إلى اتفاق.

ولم تعلق وزارة الخارجية الامريكية بعد على الجهود التي تُبذل في اللحظة الأخيرة للاتفاق على اقتراح قبل نهاية العام.

تركيا: صبرنا ينفد

منذ أن فشلت جولة كبيرة من المحادثات بين الجانبين في الصيف، تصاعدت الاحتكاكات، بما في ذلك المناوشات المتكررة على طول عدد من خطوط المواجهة في الشمال.

وسيطرت قوات سوريا الديمقراطية على جزء كبير من شمال شرق سوريا حيث يوجد معظم إنتاج البلاد من النفط والقمح، وذلك بعد هزيمة مسلحي تنظيم الدولة الإسلامية في ٢٠١٩.

وقالت قوات سوريا الديمقراطية إنها تنهي عقودا من القمع ضد الأقلية الكردية، لكن الاستياء من حكمها تنامى بين السكان الذين يغلب عليهم العرب، بما في ذلك الاستياء من التجنيد الإجباري للشباب.

> **المناقشات تسارعت في الأيام القليلة الماضية على الرغم من تزايد الإحباط**

وقال مسؤول سوري إن الموعد النهائي للاندماج في نهاية العام ثابت ولا يمكن تمديده إلا "بخطوات لا رجعة فيها" من قوات سوريا الديمقراطية.

وقال وزير الخارجية التركي هاكان فيدان اليوم إن تركيا لا تريد اللجوء إلى الوسائل العسكرية، لكنه حذر من أن الصبر على قوات سوريا الديمقراطية "ينفد".

وقلل المسؤولون الكورد من أهمية المهلة وقالوا إنهم ملتزمون بالمحادثات من أجل تحقيق الاندماج العادل.

وقال سيهانوك ديبو وهو مسؤول في "الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا" إن "الضمانة الأكثر موثوقية لاستمرار صلاحية الاتفاق تكمن في مضمونه، لا في الإطار الزمني"، مشيرا إلى أن الأمـر قد يستغرق حتى منتصف ٢٠٢٦ لمعالجة جميع النقاط الواردة في الاتفاق.

وكانت قوات سوريا الديمقراطية طرحت في أكتوبر تشرين الأول فكرة إعادة تنظيم نفسها في ثلاث فرق جغرافية بالإضافة إلى الألوية. ومن غير الواضح ما إذا كان هذا التنازل، الوارد في الاقتراح الذي قدمته دمشق في الأيام القليلة الماضية، سيكون كافيا لإقناعها بالتخلي عن السيطرة على الأراضي.

وقال عبد الكريم عمر، ممثل "الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا" التي يقودها الكورد في دمشق، إن الاقتراح الذي لم يُعلن عنه يتضمن "تفاصيل لوجستية وإدارية قد تسبب خلافا وتؤدي إلى تأخير".

وقال مسؤول سوري كبير لرويترز إن الرد السوري "يتسم بالمرونة لتسهيل التوصل إلى توافق من أجل تنفيذ اتفاق مارس".

جنكيز جاندار لاردوغان: اضبطوا وزير خارجيتكم ونبرته التهديدية

موقع(T-24) التركي/ الترجمة والتحرير : محمد شيخ عثمان

وجه النائب عن حزب الديمقراطية والمساواة للشعوب جنكيز جاندار انتقادات حادة لوزير الخارجية هاكان فيدان خلال كلمة القاها في الجلسة العامة لمجلس النواب، معتبرا ان التصريحات المتعلقة بسوريا تنطوي على لغة تهديد. وقال جاندار مخاطبا رئيس الجمهورية: ادعو رئيس الجمهورية الى ضبط وزير خارجيته. اللغة التي يستخدمها وزير الخارجية، والتلميحات والتهديدات غير المباشرة التي يطلقها، تجرح قلوب ملايين الكورد في تركيا وسوريا وفي كل مكان. لا يمكنكم الفصل بين كورد تركيا وكورد سوريا.

وجاءت كلمة جاندار بالتزامن مع استمرار مناقشات مشروع قانون الموازنة العامة للادارة المركزية لعام ٢٠٢٦ في البرلمان، حيث القى خطابا لافتا ركز فيه على مسار السلام والمجتمع الديمقراطي، مؤكدا انه لم يتم تخصيص ليرة واحدة في موازنة ٢٠٢٦ لهذا المسار، وقال:نحن مع السلام حتى النهاية، ومستعدون للسير في هذا الطريق حتى تحقيق الهدف، لكن كيف يمكن ان نتوقع منا التصويت ايجابا على موازنة لم تفكر حتى بتخصيص قرش واحد لهذا الهدف؟

وقال جاندار انه يتفق مع كل حرف في تصريحات رئيس الجمهورية رجب طيب اردوغان المتعلقة بمسار تركيا الخالية من الارهاب، مضيفا:قال رئيس الجمهورية

في ٢٩ تشرين الثاني: نحن ندرك تماما من هم الذين يزعجهم هذا التحرك الاستراتيجي الذي سيغير مصير المنطقة برمتها. هذه المرة لن تنجحوا. بعون الله سننجح هذه المرة وسننجح جميعا معا. كما قال ان تطبيق اتفاق ١٠ اذار في سوريا سيحدد مستقبل المنطقة، وان تحقيق اهداف الاتفاق سيكون افضل نتيجة لسوريا، وان هناك اطرافا عديدة لديها خطط واحلام بشأن سوريا، لكن هذا الاتفاق سيفشل مخططات من ينصبون الافخاخ. انا اوافق على كل كلمة قالها رئيس الجمهورية. نعم، هناك اطراف تنصب الافخاخ، وعلى رأسها اسرائيل التي قتلت خلال عامين سبعين الف فلسطيني دون تمييز بين طفل وامرأة.

وتطرق جاندار الى تصريحات وزير الخارجية هاكان فيدان المتعلقة بالعمليات ضد القوى الكردية في سوريا، واعتبر قوله ان صبر الاطراف المعنية بدأ ينفد لغة تهديد، وقال:متى قال رئيس الجمهورية هذه الكلمات؟ في ١٣ كانون الاول، اي قبل اسبوع فقط. وبعد اقل من اسبوع، نشرت وكالة الاناضول خبرا جاء فيه ان وزير الخارجية قال اننا لا نرغب بالعودة الى المسارات العسكرية، لكن على قوات سوريا الديمقراطية ان تدرك ان صبر الاطراف المعنية ينفد. هل هذه هي نفس اللغة التي استخدمها رئيس الجمهورية؟ هذه لغة تهديد، لغة ستسمم المسار داخل تركيا. هل بهذه اللغة ستعززون الاخوة الكردية التركية التي تتحدثون عنها منذ الف عام؟

واضـاف جاندار موجها كلامه مباشرة الى رئيس الجمهورية: اضبطوا وزير خارجيتكم. اللغة التي يستخدمها وزير الخارجية تجعل من المستحيل كتابة الملحمة التي قال رئيس الجمهورية اننا سنكتبها معا.

واكد جاندار ان قوات سوريا الديمقراطية ليست الطرف المستهدف باتفاق ١٠ اذار بل هي احد الموقعين عليه، موضحا ان الاتفاق يحمل توقيعين فقط، توقيع احمد الشرع بصفته رئيسا انتقاليا لسوريا، وتوقيع مظلوم عبدي بصفته القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية.

> **لا يمكنكم الفصل بين كورد تركيا وكورد سوريا**

وقال ان قوات سوريا الديمقراطية لم توصف قبل الاتفاق ولا بعده بانها منظمة ارهابية، مشيرا الى مفارقة ان هيئة تحرير الشام التي تحكم في دمشق ما زالت مدرجة على لوائح الارهاب لدى مجلس الامن الدولي بموجب القرارات ١٢٦٧ و١٩٨٩ و٢٢٥٣، ولم تخرج منها حتى نهاية عام ٢٠٢٥، كما ان احمد الشرع نفسه لم يرفع اسمه من قوائم الارهاب الا قبل شهر ونصف فقط.

واضاف ان تركيا تتعامل منذ اشهر مع هذه الهيئة، وفي الوقت نفسه تطالب قوات سوريا الديمقراطية بالالتزام باتفاق ١٠ اذار، متسائلا: من يقول ماذا لمن؟

واكد ان اتفاق ١٠ اذار ليس نصا مقدسا، بل وثيقة من ثماني مواد، وان نظام دمشق لم ينفذ حتى الان المواد الاولى والثانية والخامسة منها، بينما تركز انقرة فقط على المادة الرابعة المتعلقة بدمج جميع المؤسسات المدنية والعسكرية في شمال شرق سوريا ضمن مؤسسات الدولة السورية.

واشار جاندار الى انه عند توقيع الاتفاق لم تكن هناك دولة سورية قائمة فعليا، لكنه شدد على ان هناك حوارا قائما بين الاطراف رغم انقطاعه احيانا، داعيا تركيا الى دعم هذا الحوار بدلا من استخدام لغة التهديد، وعدم دفع اي طرف سوري باتجاه اسرائيل.

وختم جاندار بالقول ان نجاح الحوار السوري السوري سيساهم في تعزيز مسار السلام داخل تركيا وترسيخ الاخوة الكردية التركية، مؤكدا مرة اخرى: لا يمكنكم الفصل بين كورد تركيا وكورد سوريا.

إليزابيث دينت, دينس روس:

سد الفجوة المؤسسية في استراتيجية ترامب للشرق الأوسط

يُعيد النهج السياسي الجديد لإدارة «ترامب» تجاه الشرق الأوسط، كما ورد في استراتيجية الأمن القومي الصادرة حديثا، توجيه تركيز الولايات المتحدة بعيدا عن الوجود العسكري المباشر ومكافحة الإرهاب والتكامل الأمني، نحو مقاربة تقوم على الشراكة والصداقة والاستثمار. وقد عكست زيارة ولي العهد السعودي «محمد بن سلمان» إلى واشنطن

في تشرين الثاني/نوفمبر هذا التحول بوضوح، حيث تميزت بلقاءات رفيعة المستوى ومنتدى استثماري وسلسلة واسعة من الاتفاقيات الهادفة إلى توسيع التعاون في هذه المجالات.

لكن تحويل هذه الاتفاقيات إلى واقع عملي يتطلب عنصرا تفتقر إليه الحكومة الأمريكية حاليا، وهو بنية تنظيمية قادرة على حوكمة المبادرات التي أصبحت محور التعاون مع الشركاء الإقليميين. ولضمان نجاح الاستراتيجية الجديدة، لا بد أن تواكب قدرات الإدارة التنفيذية طموحاتها السياسية، وذلك من خلال تحديث أنظمة مراقبة الصادرات الأمريكية، وتعزيز أدوات فحص الاستثمارات، وتطوير إطار شفاف وواضح لإدارة ملف المعادن الحيوية.

رصد الفجوة بين المعالم الدبلوماسية والمخاطر الاستراتيجية

اعتبرت واشنطن والرياض زيارة ولي العهد ناجحة للغاية، نظرا لما أسفرت عنه من سلسلة إعلانات رئيسية، أبرزها:

- اتفاقية دفاع استراتيجي ثنائية تُسهل عمل الشركات الدفاعية الأمريكية داخل المملكة
- التعيين الرسمي للمملكة العربية السعودية كـ«حليف رئيسي من خارج الناتو»، ما أتاح الموافقة على مبيعات طائرات «إف-٣٥»
- زيادة كبيرة في حجم الاستثمارات السعودية المقترحة في الولايات المتحدة من ٦٠٠ مليار دولار إلى تريليون دولار
- إطار عمل للتعاون في مجال المعادن الحيوية
- مذكرة تفاهم بشأن الذكاء الاصطناعي، رافقها إقرار بيع ٣٥ ألف شريحة متقدمة من شركة «إنفيديا» للمملكة.
- إعلان مشترك لتوسيع التعاون في مجال الطاقة النووية المدنية

في حين تندرج الإعلانات الثلاثة الأولى ضمن مجالات التعاون التقليدية بين الولايات المتحدة والسعودية، تعكس الإعلانات الأخرى تحولا إقليميا واضحا. فإدارة «ترامب» تسعى إلى إعادة توجيه الشراكات الأمريكية مع دول الخليج نحو بناء نظام بيئي للتقنيات الناشئة، وتنويع سلاسل توريد المعادن الحيوية وتأمين استقرارها، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية للطاقة اللازمة لدعم هذه الجهود مجتمعة. لكن هذه الطموحات، كما أشرنا سابقا، ما تزال تصطدم بفجوة قائمة بين الأهداف المعلنة وبين أدوات تنظيمية أمريكية غير محدثة بالقدر الكافي لتحقيقها.

لا شك أن التقنيات المتقدمة تفتح آفاقا واسعة للتحديث الاقتصادي، وتغدو عنصرا متزايد الأهمية في العلاقات الاستراتيجية للولايات المتحدة في المنطقة. إلا أن هذه التقنيات نفسها تنطوي على مخاطر استراتيجية، فتوسيع التعاون قد يتيح للشركاء الوصول إلى قدرات متقدمة في مجالات حساسة مثل المراقبة والأمن الداخلي والاستقلالية العسكرية والقدرات النووية الكامنة، فضلا عن النفوذ في سلاسل التوريد. كما أن مجالات التعاون الجديدة المقترحة ذات طابع عالمي وسريعة التطور، بوتيرة تفوق التكنولوجيا العسكرية التقليدية، ما يجعلها أصعب في الرصد والضبط. وبدون بنية تنظيمية محدثة، تخاطر الولايات المتحدة بأن تجد نفسها أمام تداعيات استراتيجية غير متوقعة، من دون الجاهزية أو الأدوات اللازمة للتعامل معها بفعالية.

الذكاء الاصطناعي والشرائح الإلكترونية

يأتي التعاون في مجالي الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا أشباه الموصلات في صدارة جدول الأعمال الأمريكي-الخليجي. وتمثل موافقة إدارة «ترامب» على بيع أكثر شرائح «إنفيديا» تقدما إلى كلٍ من المملكة العربية السعودية

ودولة الإمارات العربية المتحدة، حيث من المقرر أن تتلقى الإمارات أيضا ٣٥ ألف شريحة، أكبر عملية نقل أمريكي لتكنولوجيا الحوسبة المتقدمة إلى أي شريك أجنبي حتى الآن.

وتُعد هذه المبيعات محورية لطموحات البلدين في مجال الذكاء الاصطناعي، سواء على صعيد تدريب النماذج أو نشرها وتشغيلها. لكن الهدف منها لا يتمثل في دفع السعودية والإمارات إلى صدارة السباق العالمي في تطوير الذكاء الاصطناعي بقدر ما يهدف إلى ضمان عدم استبعادهما من هذا السباق. فبينما لا تزال الريادة في هذا القطاع بيد الشركات الأمريكية، فإن إتاحة الوصول إلى قدرات حوسبة متقدمة ستمكن دول الخليج من بناء قدراتها المحلية والإقليمية، وفي الوقت نفسه توسيع أسواق الشركات الأمريكية.

بموجب ضوابط التصدير التقليدية، يرتبط تقييم المخاطر بمكان وجود الأجهزة فعليا. إلا أن من المرجح توزيع الشرائح المباعة للسعودية عبر مراكز بيانات أمريكية وسعودية جرى تطويرها ضمن مشاريع مشتركة تُعقد مسألة الملكية وتداخل الوصول.

وحتى في حال حصر الأجهزة داخل منشآت أمريكية، فإن تقييم المخاطر لا بد أن يشمل من يمتلك القدرة على الوصول إليها أو التأثير عليها عن بُعد، وهو ما يستدعي اعتماد ضوابط قائمة على الحوسبة السحابية وأطر تنظيمية تركز على التحكم في الوصول لا على الموقع فقط.

أما الشاغل الأبرز، فيتمثل في احتمال تسلل الصين أو كيانات أجنبية أخرى تنشط في الخليج إلى تكنولوجيا تمثل ركيزة التفوق التنافسي الأمريكي في مجال أشباه الموصلات. ورغم أن موافقة الرئيس «ترامب» على بيع ثاني أقوى شرائح «إنفيديا» إلى كيانات معتمدة في الصين قد تعكس تراجعا نسبيا في مستوى القلق بشأن الحفاظ على هذا التفوق، فإن المخاطر تبقى قائمة في جميع الأحوال.

الوصول إلى الاستثمار

ستتطلب استثمارات المملكة العربية السعودية المخطط لها بقيمة تريليون دولار في الشركات الامريكية على مدى العقد المقبل مزيدا من الرقابة أيضا. وتتمثل آلية الفحص الحالية للأمن القومي لمثل هذه الصفقات في لجنة الاستثمار الأجنبي في الولايات المتحدة، وهي هيئة مشتركة بين الوكالات تقودها وزارة الخزانة.

لكن المشكلة تكمن في أن اللجنة تقيم مخاطر الأمن القومي الخاصة بالمعاملات فحسب، وليس التأثير الاستراتيجي طويل الأجل أو الوصول التراكمي الذي يمكن أن يتراكم مع توسع صناديق الثروة السيادية عبر القطاعات المحلية. وليس لدى الحكومة الامريكية آلية لتقييم مثل هذا التعرض التراكمي الذي سيصبح ذا أهمية متزايدة مع بدء تحقق الاستثمارات المعلنة.

التعاون النووي المدني

حين يُدار بشكل جيد، يمكن للتعاون في هذا القطاع أن يتيح تطوير الطاقة بكفاءة أكبر مع ضمان بقاء الأنشطة النووية المدنية للشريك دون عتبة الضمانات الدولية. وعلى الرغم من أن الآلية القانونية الامريكية الحالية لمثل هذا التعاون، أي اتفاقية ١٢٣، تُعد أداة مهمة للحفاظ على معايير منع الانتشار، إلا أنها باتت عملية بطيئة ومحفوفة بالتعقيدات السياسية، خاضعة لسياسات الكونغرس التي يمكن أن تعطل المفاوضات

لسنوات.

لكن الطريقة التي أنهت بها واشنطن والرياض قضية الطاقة النووية المدنية خلال زيارة الشهر الماضي ينبغي أن تمكنهما من تجنب تلك التعقيدات في الوقت الحالي. فبينما ترك ولي العهد الباب مفتوحا لسيناريوهات مستقبلية يُسمح فيها للمملكة العربية السعودية بإجراء دورة الوقود النووي الكاملة على أراضيها، أشار أيضا إلى أنه لن يكون فعالا من حيث التكلفة بالنسبة للمملكة إجراء تخصيب اليورانيوم المحلي في أي وقت قريب.

وبدلا من ذلك، التزم المسؤولون الامريكيون بالتفاوض على «أساس قانوني لشراكة طاقة نووية متعددة المليارات من الدولارات تمتد لعقود» مع الرياض. وقد يعني هذا أشياء كثيرة مختلفة، كتوفير الولايات المتحدة مفاعلات نمطية صغيرة، أو إدارة الحكومتين بشكل مشترك لمحطات الطاقة النووية على الأراضي السعودية. ورغم أن الالتزام طويل الأجل يتمثل في تطوير صناعة طاقة نووية داخل المملكة، فإن قضية اتفاقيات ١٢٣ المعقدة لم تعد ذات صلة في هذه المرحلة، حيث تم تأجيل الأسئلة الحساسة المحتملة حول مخاوف الانتشار حاليا، وقد يتم تجاوزها في نهاية المطاف بفضل طبيعة الصناعة النووية السعودية التي تعمل الرياض وواشنطن على تطويرها معا بمرور الوقت.

المعادن الحيوية

باتت المعادن النادرة ومعادن البطاريات وغيرها من الموارد المماثلة محورية الآن لبناء التقنيات الناشئة وأنظمة الطاقة النظيفة والتطبيقات العسكرية والتصنيع المتقدم. ولا تزال الولايات المتحدة تعتمد على واردات المعادن النادرة وتسعى إلى تنويع سلاسل التوريد الخاصة بها بعيدا عن جهات فاعلة مثل الصين التي استخدمت هيمنتها على سوق المعادن للتأثير على النزاعات التجارية الدولية. ويُعد أحد الشركاء الجدد المحتملين المملكة العربية السعودية التي تتضمن استراتيجيتها للتنويع الاقتصادي وضع نفسها كمورد رئيسي مستقبلي ومستثمر ومعالج للمعادن الحيوية.

لكن الولايات المتحدة لا تمتلك إطارا أو استراتيجية كافية لتحديد ما إذا كان هؤلاء الشركاء ومرافقهم يمكن أن يستوفوا المعايير المهمة المتعلقة بالأمن القومي وإمكانية التتبع، أي تتبع أصل المعدن وملكيته وحركته عبر كل مرحلة من مراحل سلسلة التوريد بما في ذلك ربما عبر بلدان عالية المخاطر، فضلا عن حماية البيئة والعمل. كما تفتقر إلى الأدوات اللازمة لتقييم نقاط الاختناق الاستراتيجية المحتملة ونقاط الضعف اللوجستية والمخاطر السياسية التي تأتي مع زيادة التعاون الأجنبي في هذا القطاع.

وحاليا، تحافظ الحكومة الامريكية على بعض هذه المعايير من خلال شراكة أمن المعادن، إلا أن هذا التكتل يشمل في الغالب دولا غربية. ولذا فإن البحث عن موردين موثوقين خارج هذه المجموعة سيتطلب من واشنطن توحيد اتفاقياتها مع أنواع مختلفة من الجهات الفاعلة. ومن خلال بناء شراكات آمنة ومتنوعة، يمكن للولايات المتحدة ضمان الوصول الموثوق إلى المواد التي تدعم قدراتها العسكرية ومزاياها التكنولوجية وقاعدتها الصناعية. كما ستكون قدرتها على تشكيل هذه الشراكات في أعلى مستوياتها قبل بناء البنية التحتية وتأسيس الترابط. لكن بدون إصلاح الحوكمة الامريكية، ستتطور هذه الشراكات حتما بشكل أسرع من الرقابة، مما قد يضع مسارا استراتيجيا محفوفا بالمخاطر يصعب على واشنطن عكسه.

التوصيات السياسية

لترجمة نهجها الاستراتيجي الجديد إلى نتائج مرغوبة، تحتاج إدارة «ترامب» إلى تحديث وتوسيع الأدوات التنظيمية الامريكية التي تحكم التعاون في تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي واستثمارات الثروة السيادية والمعادن الحيوية والقطاعات الأخرى ذات الصلة. ورغم أن الإدارة تميل إلى التمركز في البيت الأبيض عند تنفيذ سياساتها، يتعين عليها تمكين الإدارات الأخرى من تحقيق طموحاتها بالكامل عبر اتخاذ الخطوات التالية:

*ترقية ضوابط التصدير وقواعد الوصول إلى الحوسبة. كما نوقش أعلاه، تحتاج الحكومة الامريكية إلى التطور من التنظيم المتمركز على الأجهزة إلى التنظيم المتمركز على الوصول. ومن الناحية الفنية، يشمل ذلك صياغة وإنفاذ تعاريف واضحة لحيازة الحوسبة والوصول إليها، ومعايير تجزئة المجموعات الافتراضية، وقواعد نقل النماذج المساعدة وسلسلة الأدوات، ومتطلبات الأنظمة الآمنة والقابلة للتدقيق في البنية التحتية المشتركة التطوير. وينبغي أن تقود وزارة التجارة تنفيذ هذه التدابير.

*تطوير مسار في لجنة الاستثمار الأجنبي في الولايات المتحدة للاستثمار في التكنولوجيا الاستراتيجية. لإنشاء الرقابة الضرورية على استثمارات الثروة السيادية في التكنولوجيا المتقدمة، ينبغي تمكين اللجنة من تجاوز تركيزها الحالي على المعاملات الفردية. وفي المستقبل، يتعين عليها تقييم التعرض التراكمي والتأثير الاستراتيجي، جزئيا من خلال ضمان الشفافية الكاملة من الشركات والحكومات الأجنبية بشأن استخدام البيانات والوصول إلى النماذج والجوانب الأخرى ذات الصلة. ويمكن لوزارة الخزانة الإشراف على هذا المسار.

*إنشاء رقابة لتنويع إمدادات المعادن الحيوية. بينما تسعى الولايات المتحدة إلى تنويع سلاسل التوريد الخاصة بها وتعزيز وصولها إلى المعادن، ستحتاج إلى توحيد اتفاقياتها لإمكانية التتبع وحماية البيئة والعمل وموثوقية الشركاء. كما يجب عليها إنشاء استراتيجية شاملة تتضمن آلية لتقييم نقاط الاختناق والقدرة الفنية عبر كل فئة من فئات المعادن. وينبغي لوزارتي الطاقة والخارجية تنسيق هذا الإطار.

*أعادت إدارة «ترامب» صياغة السياسة الامريكية في الشرق الأوسط لإعطاء الأولوية للتعاون الاقتصادي والتقنيات الناشئة وسلاسل التوريد المتنوعة والتعاون في مجال الطاقة على حساب أطر الأمن التقليدية. وفي الواقع، يمكن لمثل هذا التعاون مع المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى أن يسرع القدرة الصناعية العالمية ويعزز الميزة الاستراتيجية للعمل مع الولايات المتحدة وشركائها. لكن لحماية مصالح الأمن القومي الامريكي، يتعين على واشنطن أيضا تحديث بنيتها التنظيمية عاجلا وليس آجلا. وإن لم تفعل، فقد تشكل ضغوط السوق وقوى أخرى حقبة جديدة من التعاون بطرق غير مواتية للاستراتيجية الامريكية.

*إليزابيث دينت هي زميلة أقدم في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، حيث تركز على السياسة الخارجية والدفاعية الأمريكية تجاه دول الخليج العربي والعراق وسوريا.

*السفير دينس روس هو مستشار وزميل «وليام ديفيدسون» المتميز في معهد واشنطن والمساعد الخاص السابق للرئيس أوباما.

مازن صاحب:

أفول العولمة.. سلطات رأسمالية متوحشة

قيل في الأثر إن الفكرة لا تأتي إلا بعد الصدمة، ولا يحق الحق إلا بعد نيل المراد في سلطة السيف ورنين دنانير الذهب والفضة. وفق هذا النموذج كانت أوروبا عام ١٩٠٠ أكثر من نصف القوة الاقتصادية دوليا، بل كانت بريطانيا لوحدها تلك الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس، عُززت بنموذج آدم سميث القائل «دعه يعمل دعه يمر»، وما تبعه من اندماج للقوة الاقتصادية والعسكرية بين ضفتي الأطلسي.

لكن في تحليل صادم لواقع القارة العجوز، حذرت وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكية من أن أوروبا قد تصبح «غير قابلة للتعرف عليها» خلال عقدين، محذرة من احتمال «محو حضاري»؛ هذا التشخيص ليس مبالغة بلاغية، بل قراءة استراتيجية لواقع تراكمي تظهره المؤشرات الكمية بوضوح، إذ إن العولمة والرأسمالية التقليدية في طريقها نحو الأفول.

أحد أهم الأسباب التي سرعت أفول العولمة هي التحولات الديمغرافية في العالم الغربي، إذ إن انخفاض معدلات الولادة وشيخوخة السكان في أوروبا وامريكا الشمالية يقللان من نسبة القوى العاملة النشطة، ويرفعان أعباء الرعاية الاجتماعية والصحية على الحكومات. في المقابل، تمتلك آسيا وأفريقيا أسواقا شابة ومتنامية توفر يدا عاملة ضخمة وسوقا استهلاكيا متسعا.

لقد اعتمدت العولمة التقليدية على تحقيق نمو مستدام من خلال التجارة المفتوحة ورؤوس الأموال الأجنبية، لكن التغيرات الأخيرة، بما في ذلك التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، والارتفاع في السياسات الحمائية الأوروبية، وتراجع النمو الصناعي في الغرب، تظهر أن النموذج القديم أصبح أقل قدرة على ضمان الاستقرار الاقتصادي العالمي. كما أظهرت التكنولوجيا الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والأتمتة أن الاعتماد على القوى العاملة الرخيصة في الدول النامية لم يعد ضرورة قصوى، مما يضعف أحد الأعمدة الرئيسية التي قامت عليها العولمة التقليدية، وهي إعادة توزيع الإنتاج عالميا بأسعار منخفضة.

يمكن للباحث التوقف عند هذا الواقع موضوعيا في نهاية نموذج الرفاهية الرأسمالية؛ فقد انخفضت حصة أوروبا من الاقتصاد العالمي من ٢٦٪ عام ٢٠٠٠ إلى ١٨٪ نهاية ٢٠٢٤،

ومن المتوقع أن تصل إلى ١٢٪ بحلول ٢٠٤٠. وفي المقارنة، نمو أوروبا ٠٫٩٪ مقابل ٥٫٢٪ للهند و٤٫٦٪ للصين. يضاف إلى ذلك اعتماد أوروبا على الخارج في الرقائق الإلكترونية بنسبة ٩٢٪، والطاقة ٦٠٪، والأدوية الأساسية ٨٠٪، والتعامل اليومي مع أزمة الطاقة البنيوية، إذ إن تكاليف الطاقة في أوروبا أعلى بثلاث مرات من أمريكا ومرتين من الصين، مما يقضي على تنافسية الصناعة، ويؤدي إلى العجز المالي الهيكلي؛ فمتوسط ديون دول الاتحاد الأوروبي وصل إلى ٩٥٪ من الناتج، مع دول مثل اليونان وإيطاليا تتجاوز ١٥٠٪.

وتبدو الصورة قاتمة في العجز الأمني والعسكري لذلك الاعتماد المذل، إذ إن ٨٥٪ من القدرات الاستخباراتية الأوروبية تعتمد على الولايات المتحدة، وهذا محل اعتراض الحليف الأمريكي، إذ الميزانية الدفاعية لألمانيا بالكاد تصل إلى ١٫٤٪ من الناتج، فرنسا ١٫٨٪، وإيطاليا ١٫٤٪، جميعها دون حد الناتو البالغ ٢٪، مما أدى إلى نقص حاد في الذخائر؛ فكل مخزون أوروبا من الذخائر لن يكفي لأكثر من أسبوعين في حرب كبرى.

ترجمة ذلك في الردع الجيوستراتيجي يجعل القارة العجوز مكشوفة أمام روسيا التي تزداد جرأة في اختبار الحدود الأوروبية بعد تصدع الناتو، مما جعل الشكوك الأمريكية تتزايد حول قدرة أوروبا على الدفاع عن نفسها. ما بين هذا وذاك، فقدان النفوذ الأوروبي التقليدي في مستعمراته السابقة، مقابل بروز متصاعد لتضارب المصالح داخل الاتحاد الأوروبي، إذ ترفض دول الشمال الغنية تحمل تكاليف ديون الجنوب، ودول مثل بولندا والمجر ترفض قيم ليبرالية أوروبا الغربية، فيما تسيطر فرنسا وألمانيا على القرار رغم معارضة ٢٥ دولة أخرى، كل ذلك جعل أوروبا اليوم «متعددة السرعات».

ضمن هذه المقاربة، شكلت نظرية «صراع الحضارات» التي طرحها صموئيل هنتنغتون في تسعينيات القرن الماضي إطارا تحليليا شائعا لفهم النزاعات الدولية؛ افترضت النظرية أن الصراعات المستقبلية ستندلع أساسا بين حضارات كبرى مثل الغرب والإسلام والكونفوشيوسية، وأن هذه الانقسامات الثقافية والحضارية هي المحدد الأساسي لسياسات الدول وسلوكياتها على الساحة الدولية. ومع ذلك، تشير التحولات الاقتصادية والسياسية والديمغرافية الحديثة إلى أن هذا الإطار لـم يعد كافيا لتفسير مجمل التحولات الدولية، بل أصبح تداخل القوى والمصالح الواقعية هو الحاكم الفعلي للعلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين.

> **الغرب الذي اخترع العولمة، هل أضحى أول ضحاياها؟**

في الواقع، العوامل الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية أصبحت غالبية المحددات الاستراتيجية الدولية تفوق تأثير الاختلافات الحضارية؛ فالصراع اليوم ليس مقتصرا على اختلافات دينية أو ثقافية، بل يشمل تنافسا على القوة الاقتصادية، فالصين والهند أصبحتا محركين رئيسيين للنمو العالمي، مع ناتج محلي إجمالي يتجاوز تريليوني دولار للصين ونحو ٣٫٧ تريليون للهند، مما يعزز مركزهما في النظام العالمي.

كذلك التحولات الديمغرافية في أوروبـا وامريكا الشمالية مقابل الأسواق الشابة في آسيا وأفريقيا تعيد تشكيل مراكز القوة العالمية. وكما أشارت استراتيجية الأمن القومي الأمريكية ٢٠٢٥، فإن القارة الأوروبية تواجه تحديات ديمغرافية واقتصادية قد تجعلها «غير قابلة

للتعرف عليها خلال عشرين عاما أو أقل»، وقد تفتقر بعض الدول الأوروبية إلى القدرات الاقتصادية والعسكرية اللازمة للحفاظ على مكانتها التقليدية، مما يضعف فرضية أن الثقافة الغربية وحدها تشكل أساس التوجهات الدولية.

بهذا المعنى، لم يعد صراع الحضارات إطارا مطلقا، بل أصبح جزءا من مجموعة عوامل متعددة تحدد السياسات الدولية؛ وأبرز مثال على ذلك الصين والهند، فعلى الرغم من الاختلاف الحضاري والثقافي، فقد شكلت هذه الدول محركات اقتصادية عالمية تتنافس وتتعاون في آن واحد، حيث تسيطر الصين على نصف صادرات التكنولوجيا في آسيا، بينما توفر الهند خدمات رقمية متقدمة للعالم الغربي والشرقي على حد سواء.

ثمة عدة عوامل دفعت إلى انتقال النظام الدولي من التركيز على الحضارات إلى التركيز على المصالح الواقعية، لعل أبرزها أزمة كوفيد-١٩ التي أظهرت أن الأسواق العالمية متشابكة ومعرضة للصدمات، وأن الاعتماد على العوامل الحضارية وحدها لا يحمي الاستقرار الاقتصادي. نتيجة هذه العوامل، يشهد العالم تحولا نحو تعدد الأقطاب وبروز الصعود الاقتصادي والسياسي للصين والهند وأفريقيا، مما يقلل من الهيمنة الغربية المطلقة، مقابل تراجع أوروبا نسبيا. هذا يؤكد تزايد دور الدولة القومية التي تركز على السيادة الاقتصادية والأمن الداخلي، وهو عكس ما كان متوقعا في نموذج العولمة الكلاسيكي، مما يدعو إلى إعادة هيكلة المؤسسات الدولية، لاسيما تعديل قواعد منظمة التجارة العالمية وصناديق النقد والبنك الدولي لتتسع لمشاركة الدول الصاعدة.

وفق كل ما تقدم، يمكن ترجيح أربعة مسارات لأوروبا في المستقبل المنظور:

١. السيناريو الأول: التفكك والانهيار بعد خروج دول أوروبية من الاتحاد مثل إيطاليا والمجر وبولندا، وانهيار «اليورو» وعودة العملات الوطنية وربما حروب تجارية داخل أوروبا، مع تصاعد اليمين المتشدد الذي يوصف في استراتيجية الأمن القومي الأمريكية بـ «الوطنية الأوروبية» مثل حزب البديل المتطرف في ألمانيا.

٢. السيناريو الثاني: أوروبا «القلعة» التي تحاكي نموذج ترامب في أمريكا؛ حدود مغلقة وهجرة محدودة جدا واقتصاد حمائي وانكماشي، والعمل على نفوذ عالمي بشكل متكامل من جديد.

> **هل تنتهي هذه المرحلة الانتقالية بنظام عالمي مستقر؟**

٣. السيناريو الثالث: التحول تحت القيادة الألمانية الفرنسية البريطانية وإنشاء نواة أوروبية قوية، وربما استبدال الناتو بجيش أوروبي موحد وقدرات نووية متصاعدة من خلال نظام مالي وضريبي موحد.

٤. السيناريو الرابع: الاندماج الكامل والتحول الكونفدرالي بعنوان «الولايات المتحدة الأوروبية»؛ يواجه ثلاثة تحديات متزامنة في إنقاذ النموذج الاجتماعي من الانهيار المالي وحماية القارة من التهديدات الخارجية المتزايدة والحفاظ على الوحدة الداخلية في ظل انقسامات عميقة.

المفارقة التاريخية: الغرب الذي اخترع العولمة، هل أضحى أول ضحاياها؟ لأن العولمة كسرت احتكاره للقوة والمعرفة. السؤال المصيري: هل تنتهي هذه المرحلة الانتقالية بنظام عالمي مستقر، أم بحرب باردة جديدة، أم بحروب ساخنة متعددة؟

جنوب السودان في البيان المشترك لعواصم الترويكا

***وزارة الخارجية الامريكية/مكتب المتحدث الرسمي**

نُشر نص البيان التالي من قِبل حكومات الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة والنرويج في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٥:

عندما تم التوقيع على الاتفاقية المُعاد تنشيطها لحل النزاع في جنوب السودان (R-ARCSS) قبل ما يزيد قليلا عن سبع سنوات، كان الأمل معقودا على أن تحقق السلام بعد أن شابت سنوات الاستقلال الأولى للبلاد صراعات، بما في ذلك أعمال عنف وحشية ضد المدنيين.

وعلى الرغم من دعم المجتمع الدولي، لم يكن التفاؤل والارتياح اللذان أعقبا توقيع الاتفاقية في محلهما. فبموجب بنود الاتفاقية، كان من المفترض أن يرأس الرئيس كير حكومة انتقالية للوحدة الوطنية.

إلا أن هذه الحكومة لا ترقى إلى مستوى اسمها، حيث تم انتهاك مبادئ تقاسم السلطة، ولم يتم إحراز أي تقدم ملموس نحو تنفيذ الاتفاقية.

ولا تزال الموارد العامة يُساء استخدامها: إذ لا يتم دفع رواتب موظفي الخدمة المدنية، والمانحون الدوليون ينفقون مبالغ أكبر بكثير على تقديم الخدمات الأساسية لشعب جنوب السودان مقارنة بما تنفقه الحكومة الانتقالية نفسها.

> هذه الحكومة لا ترقى إلى مستوى اسمها

عند الاستقلال، جعلت عائدات النفط جنوب السودان دولة متوسطة الدخل. أما الآن، فهي أفقر دولة في العالم، والأكثر فسادا. وتواصل القيادة إجراء عمليات إعادة تشكيل أحادية الجانب تُزعزع الاستقرار، بدلا من التركيز على إدارة شؤون البلاد أو التحضير للانتخابات.

والأخطر من ذلك، أننا شهدنا عودة إلى الصراع واسع النطاق في جميع أنحاء البلاد. وسيكون من المأساوي لشعب جنوب السودان أن نشهد عودة إلى مستويات العنف التي سادت في عامي ٢٠١٣، و٢٠١٦. كما أن ذلك سيشكل انتكاسة خطيرة لجيران جنوب السودان، الذين يعانون بالفعل من التأثير المزعزع للاستقرار الناجم عن الصراع في السودان.

من أجل مصلحة شعب جنوب السودان ومن أجل الاستقرار الإقليمي، يجب على قادة جنوب السودان تغيير مسارهم على وجه السرعة.

ويجب على جميع الأطـراف، وخاصة الحركة الشعبية لتحرير السودان – الفصيل المتحالف مع الحكومة، والحركة الشعبية لتحرير السودان – الفصيل المتحالف مع المعارضة، وقف الهجمات المسلحة والعودة فورا إلى وقف إطلاق النار على مستوى البلاد وإلى حوار مستدام على مستوى القيادة.

ويجب على الحكومة الانتقالية إنهاء غاراتها الجوية ضد مواطنيها؛ وإطـلاق سـراح السجناء السياسيين؛ واستخدام الإيرادات العامة لدفع رواتب موظفي القطاع العام؛ وتمويل خدمات الصحة والتعليم وغيرها من الخدمات الأساسية لمواطنيها.

ويجب على مسؤولي الحكومة الانتقالية على جميع المستويات أيضا الكف عن التدخل في عمليات مقدمي المساعدات الإنسانية والمنظمات الإقليمية والدولية.

إن قيام الحكومة الانتقالية بعرقلة مغادرة قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وتحركاتها داخل البلاد مثال صارخ على هذا السلوك ويجب أن يتوقف فورا.

كما يجب على جميع أصدقاء جنوب السودان وشركائه، وخاصة دول الجوار التي ستكون الأكثر تضررا من احتمال تجدد الصراع واسع النطاق، أن يتحدوا في رسالتهم – وهي أن الوضع لم يعد يُحتمل.

يجب على قادة جنوب السودان وقف الصراع الحالي والتركيز على استعادة ثقة شعبهم والمجتمع الدولي من خلال إجراءات ملموسة. وإذا فعلوا ذلك، فسوف يحظون بدعم العالم واستثماراته واحترامه.

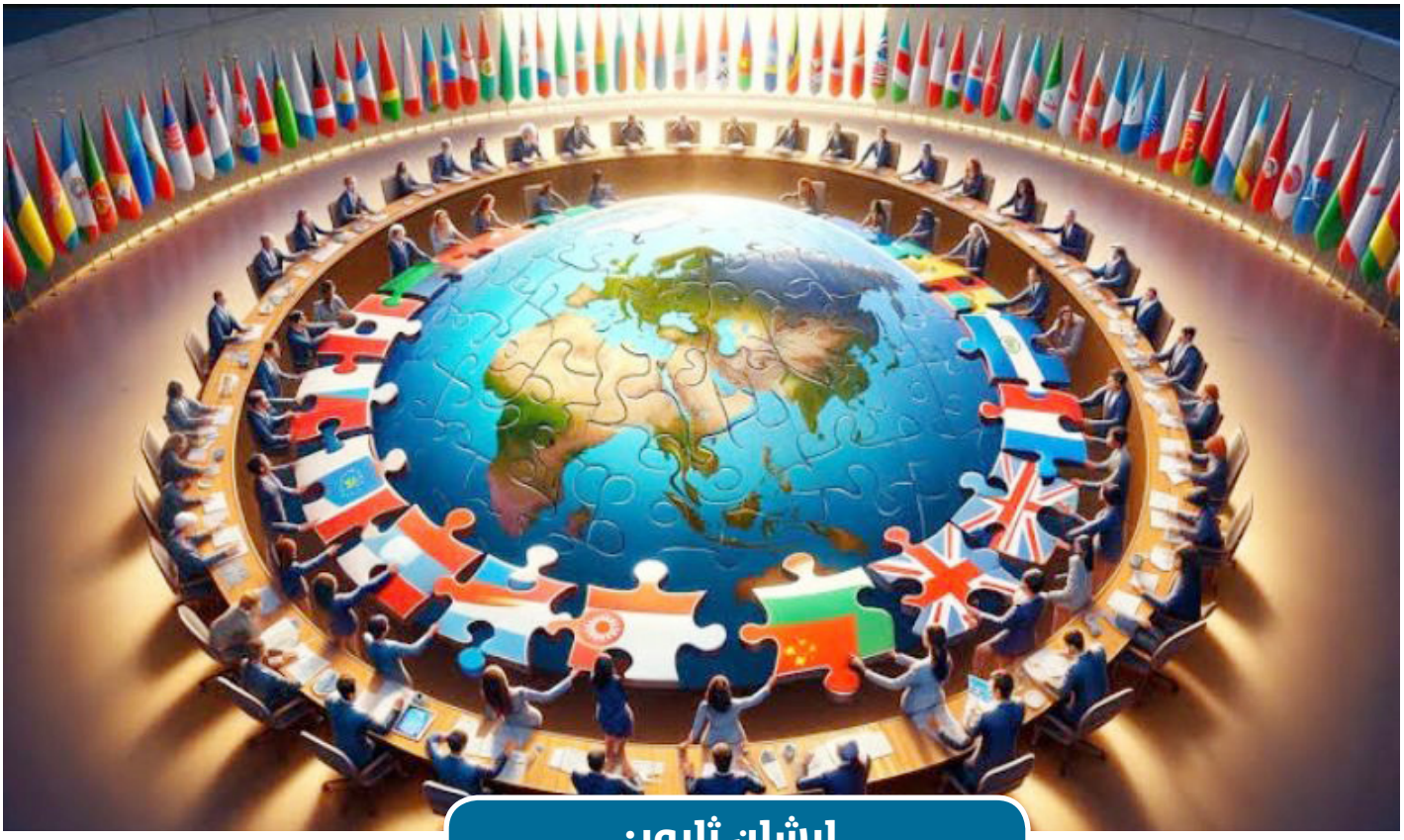

إيشان ثارور:

أهلا بكم في «فوضى العالم الجديد»

*صحيفة «واشنطن بوست» الامريكية

يبدو أنّ ديناميكية مقلقة تُحدّد ملامح السياسة العالمية. إذ تتفاقم الأزمات الإنسانية وتتهاوى أنظمة الدعم والتعاون الدولي اللازمين لمواجهتها.

ويتجلّى ذلك بوضوح في ظلّ الحرب المستمرة في السودان، التي تُعدّ من أكبر الكوارث الإنسانية في التاريخ الحديث، حيث يحتاج ٣٠ مليون شخص إلى المساعدة، ويواجه ٢٠ مليونا آخرون مستويات خطيرة من انعدام الأمن الغذائي. وقد فشلت جهود مجلس الأمن ومجموعة من القوى الأجنبية في إنهاء الصراع، في حين أدّى النقص الكبير في الموارد المخصصة لوكالات الإغاثة إلى عواقب وخيمة على بعض السودانيين.

ويتصدّر السودان قائمة المراقبة الطارئة لعام ٢٠٢٦ الصادرة عن لجنة الإنقاذ الدولية، وهي منظمة إنسانية بـارزة. وتضمّ القائمة ٢٠ دولـة، تشمل أيضا الأراضي الفلسطينية المنكوبة بالصراع، وجنوب السودان، وإثيوبيا، وهايتي، وميانمار، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، تمثّل ١٢٪ من سكان العالم، لكنها تضمّ نحو ٨٩٪ من ٣٠٠ مليون شخص حول العالم بحاجة إلى مساعدات إنسانية.

وبات تقرير لجنة الإنقاذ الدولية، الذي نُشر يوم الثلاثاء، مؤشرا سنويا دقيقا ومُحبطا على أكثر الأزمات الإنسانية إثارة للقلق في العالم. تحدّثتُ إلى السياسي البريطاني السابق ديفيد ميليباند، الرئيس والمدير التنفيذي الحالي للجنة الإنقاذ الدولية، حول موضوع التقرير لعام ٢٠٢٦ – «الفوضى العالمية الجديدة» – وما تخبرنا به إخفاقات الوضع الراهن عن شكل السياسة العالمية.

> **ميليباند: نقترب من شكل أكثر فوضوية من العولمة بلا قواعد**

ويُشير مصطلح «الفوضى العالمية الجديدة» إلى ما يحدث في مناطق النزاع حول العالم، حيث يُترك ٢٣٠ مليون شخص معتمدين على المساعدات الإنسانية. وتتمثّل هذه الفوضى في انتهاك القانون الدولي الإنساني في الحروب، وتدويل الحروب الأهلية، بحيث لم تعد مجرّد صراعات داخلية بين طرفين، بل أصبحت صراعات دولية متعدّدة الأطراف على النفوذ.

كما تُبرز الفوضى العالمية الجديدة تزايد أهمية الربح على حساب الحماية في مناطق النزاع. كما تُقدّم هذه الفوضى إطارا لكيفيّة تأثير الجغرافيا السياسية على حياة الفئات الأكثر ضعفا في العالم، وهم المدنيون العالقون في براثن النزاعات.

ما هو الشيء «الجديد» فيها بشكل واضح؟

أعتقد بأننا تجاوزنا نقطة تحوّل حاسمة في النظام القديم. ولم يعد بإمكاننا القول إنّ النظام القائم على القواعد يُعدّ الركيزة الأساسية للنظام العالمي، وإنّ هناك بعض المشكلات في تطبيقه. نحن اليوم أمام حالة أساسية من الفوضى، حالة بات اتباع القواعد فيها أمرا غير مألوف، بدلا من عدم اتباعها. وأعتقد بأنه من غير الواضح بتاتا أننا سننتقل إلى نظام جديد. وبالنسبة لي، ليس واضحا ما إذا كنا نتجه نحو عالمٍ تسوده مناطق النفوذ. ولا أعتقد بأنك، إن كنت يابانيا، ستنضمّ إلى منطقة نفوذ صينية. وإذا كنت أوروبيا، فلن تنضم إلى النفوذ الروسي. وإذا كنت من امريكا اللاتينية أو برازيليا، فلن تنضمّ إلى النفوذ الامريكي.

كذلك، ليس واضحا ما إذا كانت الهيئات الإقليمية كالاتحاد الأوروبي ستصبح ذات تأثير حاسم. وأعتقد بأننا قد نعيش في ظلّ هذا الشكل الفوضوي من العولمة، حيث يسود مبدأ «القوة تصنع الحقّ»، وهو ليس عكس العولمة، بل شكل أكثر فوضوية منها وبلا قواعد.

قبل عامين، تحدّثتم عن تزايد «عصر الإفلات من العقاب» وتآكل أنظمة المساءلة. الأمور لا تتحسّن كثيرا. أليس كذلك؟

أرى أنّ عصر الإفلات من العقاب بات أكثر انتشارا من أيّ وقت مضى، وذلك بسبب انتهاك الحقوق القانونية لحماية المدنيين، وانتهاك الحقّ القانوني في تلقّي المساعدات، وانتهاك قوانين الحرب، وقصف المستشفيات والمرافق الصحية، وقتل عمّال الإغاثة. وقد لقي ٥٠ ألف مدني حتفهم في النزاعات هذا العام.

وتُثار نقاشاتٌ كثيرة حول تراجع الضوابط والتوازنات على استخدام السلطة في الدول الديمقراطية، لكنّ أبرز الأمثلة على الإفلات من العقاب هي بلا شكّ النساء اللواتي خرجن من مدينة الفاشر السودانية ليخبرن بأنهنّ وكلّ من يعرفن قد تعرّضن للاغتصاب. وهذا هو عصر الإفلات من العقاب، بأبشع صوره. وأعتقد بأنّ ما يجب علينا معالجته هو أنّ العالم، من بعض النواحي، أصبح

> من غير الواضح بتاتا أننا سننتقل إلى نظام جديد

أكثر ترابطا من أيّ وقت مضى، لكنّ التعاطف بات أكثر انقساما. وأصبح العالم أكثر ترابطا لأنّ الحقيقة ستظهر في النهاية، لكن يبدو أنّ «تسييس الألم» أدّى إلى انقسام التعاطف.

لماذا يبدو السودان وكأنه حالة ميؤوس منها؟

أعتقد بأنّ المستفيدين من الحرب يهتمون بها أكثر منا نحن الذين نتمنّى انتهاءها، ومن الواضح أنّ لديهم نفوذا أكبر من ضحاياها، لأنها لم تبدأ كصراع جماعي بين مختلف الطوائف السودانية، بل كصراع بين نخبة من الجنود. والمدنيون عاجزون عن إيقافها. هذا الخلل الجوهري يُعدّ السبب الرئيس في كونها أسوأ من دارفور في العقد الأول من الألفية، ومع ذلك فإنّ الاستجابة لها أقلّ بكثير.

يبدو أيضا أنّ النظام الدولي – الأمم المتحدة وغيرها – عاجز عن التعامل مع الوضع بفعّالية.

إنها عَرَضٌ لمشكلات بنيوية. ولهذا السبب يُعدّ السودان مثالا صارخا على الفوضى العالمية الجديدة. ومن الواضح أنّ الوضع في السودان متطرّف، ولا نقول إنّ هذا الوضع سيصل إلى كلّ مجتمع في العالم غدا، لكن هذا ما يحدث عندما تغيب القواعد والضوابط والقوانين والنظام القائم على القواعد، لأنّ فقدان النظام هو نتيجة ضعف القيود التي فُرضت على أفضل نماذج التسوية التي أعقبت عام ١٩٤٥.

ما هو تأثير تفكيك إدارة ترامب لوكالة التنمية الدولية الامريكية على النظام الإنساني؟ يبدو أنّ وكالات الإغاثة في جميع المجالات تعاني من نقص التمويل.

نشهد ما يُعرف بـ«تأثير المقصّ»، بحيث نجد أعـدادا قياسية من المحتاجين، ثم فجأة ينخفض حجم المساعدات انخفاضا حادّا – أي ما يقارب نصف المساعدات الإنسانية في غضون عام واحد. وقد خسرت مؤسستي نحو ٤٠٠ مليون دولار، وفقد مليونا عميل إمكانية الوصول إلى الخدمات.

أعتقد بأنّ هناك ٣ جوانب مهمة في هذه القصة. أوّلها قلّة الإنجازات، وأنّ المحتاجين – سواء كانوا لاجئين سودانيين في جنوب السودان أو أطفالا في أفغانستان محرومين من التعليم – هم الأكثر تضرّرا. ثانيا، هناك شكل من أشكال السلوكية التبادلية قصيرة الأجل أعتبره بالغ الأهمية. وقد شهد العالم ٥٧ حالة تفشٍّ للحصبة خلال العام الماضي. ولا يمكن تبرير التخفيضات التي تُجرى على الصحة العالمية بمصلحة الدول المانحة. ثالثا، نُضاعف جهودنا في مجال الابتكار ٤ مـرات، ولدينا فرق تعمل على استخدام الذكاء الاصطناعي لتشخيص جدري القرود في أفريقيا. كما نُضاعف جهودنا لإيجاد حلول جديدة للمشكلات الكبيرة بما يُمكّننا من تحقيق أقصى استفادة من التمويل.

www.marsaddaily.com

الموسم الثاني للإنصات المركزي